

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧١٦**

الجمعة، ٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيكستين دو بوستوريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	تونس	السيد بن لاغة
	الجمهورية الدومينيكية	السيد بينكوسمي كاستانيوس
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة دي شونغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد ميشون
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركين

جدول الأعمال

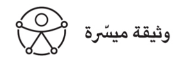
الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير العاشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2020/95)

2003161 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير العاشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2020/95)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ والسيدة منى فريج، ممثلة المجتمع المدني.

تشارك السيدة فريج في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من اسطنبول.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/95، التي تتضمن التقرير العاشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

أعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لأفغانستان وبوركينا فاسو والصومال ومصر ونيجيريا وجميع الدول الأعضاء الأخرى التي عانت مؤخراً من هجمات إرهابية. وأعرب عن مواساتي ومشاعري القلبية للناجين وأسر الضحايا.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقرير العاشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2020/95)، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧).

وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن، أعدت هذا التقرير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، برئاسة السيدة كونينكس، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات عملا بقراري مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان ومن يرتبط بها من أفراد وكيانات، برئاسة السيد إدموند فيتون - براون، وبالتعاون الوثيق مع مكتبي، وبمساهمات من كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب الأخرى.

فقد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) آخر معقل له في الجمهورية العربية السورية في آذار/مارس من العام الماضي وشهد تغييرا في القيادة بعد وفاة أبو بكر البغدادي في تشرين الأول/أكتوبر؛ ولكن هذا التقرير يبين أن الجماعة لا تزال تشكل محور التهديد الإرهابي العابر للحدود الوطنية. ويجب علينا أن نبقى يقظين ومتحدين في مواجهة هذه الآفة. وقد واصل تنظيم داعش السعي إلى العودة إلى الواجهة واكتساب أهمية عالمية عبر شبكة الإنترنت وخارجها، متطلعاً إلى إعادة بناء قدرته على القيام بعمليات دولية معقدة. وتواصل الجماعات المنتسبة لتنظيم داعش على الصعيد الإقليمي اتباع

استراتيجية تعزيز صفوفها في مناطق النزاع من خلال استغلال المظالم المحلية.

ونظرا لارتفاع عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين سافروا إلى العراق وسورية، فمن المتوقع أن يظلوا يشكلون تهديدا خطيرا على المدى القصير والمتوسط والطويل، حيث تشير التقديرات إلى أن أعداد الذين لا يزالون على قيد الحياة تتراوح ما بين ٠٠٠ ٢٠ و ٠٠٠ ٢٧ شخص تقريبا. وقد تفاقمت حالة مقاتلي تنظيم داعش وأفراد الأسرة المرتبطين بهم في مرافق الاحتجاز والتشريد في العراق وسورية منذ أن قدمت إلى المجلس التقرير التاسع للأمين العام (S/2019/612) عن التهديد الذي تشكله الجماعة (انظر S/PV.8605). ولا يزال مصيرهم يشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. وقد أصبح التنظيم يركز بشكل متزايد على تحريرهم. وفي الوقت نفسه، لم تضطلع معظم الدول الأعضاء بعد بالمسؤولية عن إعادة رعاياها إلى أوطانهم. ويبرز تقرير الأمين العام أيضا الأنشطة ذات الصلة التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء على مدى الأشهر الستة الماضية، ولا سيما في ضوء المتطلبات المنصوص عليها في القرارات ٢٣٩٦ (٢٠١٧) و ٢٤٦٢ (٢٠١٩) و ٢٤٦٧ (٢٠١٩) و ٢٤٨٢ (٢٠١٩).

وفي الشرق الأوسط، تتبع إعادة تشكيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بوصفها شبكة سرية في سوريا نمطاً مماثلاً لذلك المُنتهج في العراق منذ عام ٢٠١٧. وقد شهد شمال شرق سوريا تصاعداً في الهجمات التي تستهدف التحالف الدولي ضد داعش والجماعات المسلحة المحلية غير التابعة للدولة. وعلى طول الحدود السورية العراقية، يشكل عبور المقاتلين في كلا الاتجاهين تحديا.

بيد أن التحدي الأكثر إلحاحا هو الحالة التي لا تطاق لأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص لا يزالون حبيسي مرافق الاحتجاز والتشريد في شمال شرق سوريا، منهم أكثر من ٠٠٠ ٧٠ امرأة وطفل في مخيم الهول. وتترتب على حالتهم آثار قصيرة إلى طويلة الأجل تتطلب من جميع الدول الأعضاء المعنية اهتماما وعملا عاجلين. ويجب معالجة الأزمة الإنسانية على أرض الواقع، إلى جانب المسائل المتصلة بالأمن المادي، وخطر الهاربين والتطرف المحتمل الذي من شأنه أن يفضي إلى العنف في المرافق.

ولا تزال التقارير المتعلقة بالأطفال المحرومين من حريتهم والمحتجزين في معسكرات احتجاز قبل المحاكمة وبعدها بسبب ارتباطهم ارتباطا فعليا أو مزعوما بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تثير القلق. وينبغي معاملة الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين لهم صلات بالجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الأمم المتحدة، في المقام الأول كضحايا، وينبغي إجراء أي محاكمة وفقا للمعايير المعترف بها دوليا. وأفضل حل هو صدّ هؤلاء الأطفال عن طريق السوء وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية مع بقية أسرهم في أقرب وقت ممكن.

وأحث الدول الأعضاء على تحمل مسؤوليتها الرئيسية عن رعاياها من حيث الحماية، والإعادة إلى الوطن، والمحاكمة المراعية للاعتبارات الجنسانية والملائمة للفئة العمرية، واستراتيجيات إعادة التأهيل والإدماج، بما يتسق مع جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للّاجئين. وأثني على الدول الأعضاء التي أعادت من العراق وسوريا إلى الوطن رعاياها المشتبه في صلتهم بالجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الأمم المتحدة، أو هي بصدد القيام بذلك.

وفيما يتعلق بأفريقيا، فقد أطلعتكم في إحاطتي السابقة (انظر S/PV.8605) عن ارتفاع ملفت في أنشطة التجنيد في صفوف تنظيم داعش والقاعدة وأعمال العنف في غرب القارة. ومما يؤسف له أن الحالة قد ازدادت تدهورا، بل إن هذا الاتجاه يثير قلقا أكبر اليوم إذ تُعزز ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم

الدولة الإسلامية في حوض بحيرة تشاد صلاتها بالدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى.

وفي أوروبا، هناك شواغل بشأن الإفراج المبكر هذا العام عن نحو ١ ٠٠٠ مدان ذي صلة بالإرهاب، بمن فيهم المسافرون المحبطون والمقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون، وما يزيد الأمر تعقيداً استمرار الشواغل بشأن فعالية برامج إعادة التأهيل. ومما يثير القلق أيضا استمرار خطر التطرف الإرهابي على الإنترنت والهجمات المستوحاة من تنظيم داعش التي ينفذها ناشطون منعزلون.

وفي آسيا، تعرض فرع تنظيم داعش في أفغانستان لانتكاسة كبيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، إذ طُرد فعليا من مقره الأفغاني في مقاطعة ننكرهار. ومع ذلك، لا يزال التنظيم نشطا، وطموحا ومصدر تهديد في البلد، وأقام اتصالات غير رسمية مع جماعات إرهابية أخرى. وفي جنوب شرق آسيا، يشكل تأمين الحدود البحرية التي يسهل اختراقها لمنع حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تحديا. ومن الشواغل المستمرة الأخرى دور المرأة في التخطيط للعمليات وتمويل الهجمات الإرهابية وتنفيذها في المنطقة.

وأود تسليط الضوء على بعض الأنشطة الهامة التي يضطلع بها مكتبي والمذكورة في التقرير. ولا يسعنا بذل تلك الجهود إلا بفضل الدعم المالي السخي من جميع المانحين، بمن فيهم أكبر ثلاثة مانحين – وهم المملكة العربية السعودية، ودولة قطر والاتحاد الأوروبي.

ولعل أعضاء المجلس يذكرون أنني قدمت، في جلستنا الإعلامية السابقة، تقريرا عن قيام منظومة الأمم المتحدة بوضع المبادئ الرئيسية لدعم الدول الأعضاء في حماية النساء والأطفال الذين لهم صلات بالجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الأمم المتحدة، وإعادتهم إلى أوطانهم، ومحاكمتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم. ويقوم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لمكتبي حاليا بوضع الصيغة النهائية لمشروع مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء التي تطلبه في هذا المجال، استنادا إلى تلك المبادئ وإلى الإضافة الملحقة بمبادئ مدريد التوجيهية.

ويشير التقرير أيضا إلى أن مكافحة تمويل الإرهاب ينبغي أن تظل مجالا رئيسيا من مجالات التركيز. وربما لا يزال بحوزة تنظيم داعش ما يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار من الاحتياطيات المالية. وقد كرر المجلس في قراره ٢٤٦٢ (٢٠١٩) التأكيد على ضرورة قطع سبل حصول الإرهابيين على الأموال. وقد قام مركز مكافحة الإرهاب، استجابة لذلك القرار وبالتشاور مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بتوسيع جهوده الرامية إلى بناء القدرات عن طريق وضع برنامج عالمي شامل لتمويل مكافحة الإرهاب.

وفي مجال إنفاذ القانون وأمن الحدود، فإن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المتعدد الوكالات لمكافحة سفر الإرهابيين، بقيادة مكتبي بغية دعم الدول الأعضاء في تنفيذ القرارات ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧) و ٢٤٨٢ (٢٠١٩)، قد اكتسب زخما. ونَعُدّ حاليا ٣٣ مستفيدا مؤَكّدا في مناطق شتى، وبلغنا مراحل مختلفة من التنفيذ في عدة بلدان يجري فيها تجريب البرنامج، بما فيها أذربيجان، وغانا، والسودان وتوغو.

ويشدد تقرير الأمين العام أيضا على أن تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكونات الأجهزة المتفجرة المرتجلة وسلائفها لا يزال يؤدي إلى تفاقم الحالة في مناطق النزاع. وفي هذا الصدد، يستهلّ مركز مكافحة الإرهاب مشروعا تجريبيا في وسط آسيا بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وكذلك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب شؤون نزع السلاح، بشأن الصلة القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، مع التركيز على الاتجار غير المشروع

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإمداد الإرهابيين بها، تمشيا مع القرارين ٢٣٧٠ (٢٠١٧) و ٢٤٨٢ (٢٠١٩).

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتبي أيضا التعاون مع الشركاء لتعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة. وقبل يومين فقط، قمت أنا والمديرة التنفيذية كونينكس بإحاطة لجنة مكافحة الإرهاب علماً بالتعاون المتزايد بين مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية وبجهودنا الرامية إلى ضمان استجابة أنشطة بناء القدرات التي نضطلع بها لتوصيات لجنة مكافحة الإرهاب.

وفي الأسبوع الماضي، قام مركز مكافحة الإرهاب بعرض عمله بشأن الاتصالات الاستراتيجية خلال جلسة إحاطة مفتوحة للجنة مكافحة الإرهاب بشأن مكافحة الخطاب الإرهابي تمشيا مع القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧). وقد نظمت المديرية التنفيذية، والإنتربول ومركز مكافحة الإرهاب حلقات عمل إقليمية للخبراء لتعزيز تنفيذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية، والقرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) بشأن الأهداف غير المحصنة. كما أعدّ مكتبي برنامجا عالميا لحماية الأهداف الهشة، بالتنسيق الوثيق مع المديرية التنفيذية وتحالف الأمم المتحدة للحضارات.

وفي يوم الإثنين، أطلقنا برنامجا عالميا جديدا بشأن أمن الأحداث الرياضية الكبرى وتعزيز الرياضة وقيمها لمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بالشراكة مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وتحالف الأمم المتحدة للحضارات ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة والمركز الدولي للأمن الرياضي، الذي يوجد مقره في قطر.

وكما أكد كل من المجلس والجمعية العامة مرارا، فإن التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب على كل المستويات ومع جميع أصحاب المصلحة المعنيين أمر لا غنى عنه. ولذلك، أرحب بمبادرة دعوة السيدة فريج، إلى المشاركة في هذه الجلسة. فثمة دور نشط للمجتمع المدني في دعم الجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته، على النحو المشار إليه في القرارين ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧). وتؤكد مبادئ مدريد التوجيهية والإضافة الملحقة بها أيضا أهمية انخراط المجتمع المحلي ومشاركة المجتمع المدني، ولا سيما مشاركة المرأة، في التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وثمة أهمية كبيرة لآراء المجتمع المدني في إعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأسرهم وإعادة إدماجهم على نحو فعال ومحدد السياق.

ويواصل مكتبي الحفاظ على الزخم الذي اكتسبه من مؤتمر الأمم المتحدة الأول الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، المعقود في عام ٢٠١٨، من خلال تنظيم مؤتمرات إقليمية رفيعة المستوى تتناول المسائل ذات الأولوية في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن. فمنذ إحاطتي السابقة، عقدنا مؤتمرات إقليمية ناجحة بالشراكة مع حكومات الإمارات العربية المتحدة وبيلاروس وهنغاريا، وذلك بمشاركة قوية من الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية.

وفي الأسبوع المقبل، سنعقد مؤتمرا مشتركا في فيينا مع حكومة سويسرا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن موضوع ”المقاتلون الإرهابيون الأجانب: التصدي للتحديات الراهنة“. وفي منتصف آذار/مارس، سننظم مؤتمرا إقليميا مع ترينيداد وتوباغو والجماعة الكاريبية بشأن تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

وفي الوقت نفسه، ثمة تسارع في الأعمال التحضيرية لأسبوع الأمم المتحدة الثاني لمكافحة الإرهاب، الذي سيُعقد في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه، بما في ذلك الاستعراض السابع من الاستعراضات التي تجري مرة كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وسيسهم أسبوع مكافحة الإرهاب في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة

والسبعين لإنشاء منظمتنا وسيركز على بناء القدرة الاجتماعية والمؤسسية على الصمود في مواجهة الإرهاب. وخلال ذلك الأسبوع، سنعقد أيضا أول مؤتمر عالمي للأمم المتحدة لضحايا الإرهاب ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء.

في وقت تشتد فيه الانقسامات بين الدول الأعضاء، لا يسعنا أن نُعرض مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمية للخطر. ومما يثلج صدري الأنباء التي تواترت اليوم عن وفاة زعيم تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية – وهو أحد أشد فروع التنظيم الإقليمية فتكا. وأحث المجلس والدول الأعضاء على الحفاظ على وحدة الصف وإعادة تأكيدها في مواجهة التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والتنظيمات المنتسبة إليهما، فضلا عن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأهيب بالمجتمع الدولي الحفاظ على الشعور بالإلحاح والتضامن اللازمين لإنقاذ الأرواح ودعم ضحايا الإرهاب والناجين منه. وستواصل منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها بتصميم في دعم الدول الأعضاء.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كونينسكس.

السيدة كونينسكس (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقرير العاشر (S/2020/95) للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية/داعش) وبشأن طائفة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على اللمحة العامة التي قدمها عن التقرير. وأثني على كل من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، بقيادة السيد إدموند فيتون – براون، لتعاونهما في إعداد التقرير بالاشتراك مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، من بين جهات أخرى.

كما أرحب بفرصة الاستماع إلى السيدة منى فريج التي ستشاطرنا تجاربها بوصفها ناجية من حكم تنظيم الدولة الإسلامية وتتحدث عن جهودها الرامية إلى تعافي مجتمعها المحلي وبناء القدرة على مجابهة تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف مستقبلا. وأثني على السيدة فريج لشجاعتها واستعدادها لتقاسم تجاربها معنا اليوم. فثمة أهمية حيوية للاستماع إلى أصوات المتضررين مباشرة من فظائع تنظيم الدولة الإسلامية والاعتراف بالدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في بناء مجتمعات محلية سلمية وقادرة على الصمود وفي منع الإرهاب والتطرف العنيف.

على الرغم من هزيمته العسكرية في الجمهورية العربية السورية ووفاة زعيمه أبو بكر البغدادي، فإن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال يتكيف ويتطور. وسنواصل مواجهة تحديات كبيرة في التصدي لأنشطته. إن حجم المشكلة موثق توثيقا جيدا والحلول ليست سهلة، ولكن التقاعس ليس خيارا.

ولا يزال آلاف النساء والأطفال المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية يقيمون في مخيمات مؤقتة في ظروف مروعة. وتركهم يكافحون من أجل البقاء ويواجهون تهديدات بزيادة التطرف لا يتعارض مع مبادئنا الإنسانية المشتركة فحسب، بل إنه سيضر أيضا بجهودنا لمكافحة الإرهاب. ولمساعدة الدول الأعضاء على فهم التحديات والاتجاهات المرتبطة بذلك فهما أفضل، نشرت المديرية التنفيذية في أيلول/سبتمبر موجزين تحليليين عن إعادة النساء والأطفال المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية إلى أوطانهم. ويسلط الموجزان الضوء على النهج والتحديات الراهنة، فيما يشددان على الطابع العاجل للمسألة.

إن فهم دوافع وأسباب التطرف في أوساط المنتسبين لتنظيم الدولة الإسلامية، بمن فيهم النساء، أمر معقد ومتعدد الأوجه.

وينبغي لنا تجنب القوالب النمطية والتعميم والتبسيط المفرط في وضع استجابات مناسبة في مجال السياسة العامة، لا سيما وأن النساء كثيرا ما كن يقمن بأدوار متزامنة بوصفهن ضحايا وجناة. ولذلك، فإن الأمر يتطلب وضع استراتيجيات للمقاضاة وإعادة التأهيل مراعية للمنظور الجنساني ومصممة خصيصا وتتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن معدل عودة النساء المرتبطات بتنظيم الدولة الإسلامية لا يزال أقل بكثير من معدل عودة الرجال والأطفال.

وبغض النظر عن انتمائهم، فإن الأطفال هم ضحايا في المقام الأول ويجب التعامل معهم على هذا النحو. وباعتبارهم أكثر الضحايا ضعفا، فقد كابدوا صدمات ومعاناة هائلة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. واحتجاز جيل من الأطفال أمر غير مقبول ولا يمكن تحمله. ومن خلال جهود الإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا لمنع تكرار دورات العنف وزيادة الإيذاء ولتوفير حياة كريمة وآمنة لهؤلاء الأطفال. وأرحب بالخطوات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء لإعادة جميع أو بعض رعاياها من هذه المجموعة.

وينبغي للدول المتضررة الأخرى أن تسعى أيضاً إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة للإعادة إلى الوطن تتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية. وكلما طال انتظارنا، قلت احتمالات نجاحنا. وسيكون للكيفية التي ندير بها الآن جهود الملاحقة والإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل صداها لدى الأجيال القادمة.

ولا يزال تقديم الجناة من تنظيم الدولة الإسلامية إلى العدالة أمرا بالغ الأهمية. وتعمل المديرية التنفيذية عن كثب مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة لتيسير دعم ذلك الجهد. ونواصل مساعدة الدول في تحديد الثغرات وتيسير تقديم المساعدة التقنية لتعزيز الاستجابات الوطنية لمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف.

لاحظنا خلال زياراتنا التقييمية الأخيرة لأفريقيا، عدم وجود آليات للتصدي لتغذية نزعة التطرف داخل المؤسسات الإصلاحية والتدريب غير الفعال للمسؤولين للتعامل مع المحتجزين المتطرفين الذين يمارسون العنف، وعدم وجود برامج لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للسجناء عند إطلاق سراحهم. وناقش الاجتماع الذي عقد بصيغة آريا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي تلك المسائل، وأبرز درجات النجاح المتفاوتة بين استراتيجيات الدول الأعضاء لمنع تغذية نزعة التطرف في السجون وتطوير عمليات إعادة تأهيل فعالة.

ولا يزال الإرهابيون بارعون في استخدام شبكة الإنترنت لنشر الدعاية والأيديولوجيات الخاصة بهم. وشكل ذلك محور النقاش في الجلسة المفتوحة للجنة مكافحة الإرهاب التي عقدت الأسبوع الماضي، والتي شددت على الحاجة إلى اتباع نهج شامل للمجتمع من أجل التصدي لخطاب الإرهابيين. وخلال زياراتنا التقييمية والحوار مع الدول الأعضاء بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب، لاحظنا أيضًا التحديات المرتبطة بالملاحقات القضائية فيما يتعلق بالافتقار إلى وجود أدلة مقبولة، وعدم ضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة، وتحديد المسؤولية الجنائية والاختصاص القضائي. وتقوض كل هذه التحديات الجهود التي تبذلها الدول لتقديم المنتسبين لداعش إلى العدالة من خلال الملاحقة القضائية.

وللتخفيف من أحد جوانب تلك المشكلة، أصدرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في شهر كانون الأول/ديسمبر، المبادئ التوجيهية الخاصة بالأدلة العسكرية، التي تهدف إلى تعزيز جمع الأدلة التي جمعها الجيش ومعالجتها والحفاظ عليها واستخدامها لمقاضاة الجرائم ذات الصلة بالإرهاب. وإلى جانب المبادرة المشتركة للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الأدلة الإلكترونية، ستساعد المبادئ التوجيهية على تيسير جمع الأدلة وحفظها

لاستخدامها في الملاحقات القضائية الجنائية والإرهابية، امتثالاً للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، أشيد بجهود فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة المعني بتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام، لجمع شهادات الشهود وحفظها، بما في ذلك دعمه الأخير للمحاكمات في فنلندا، لمحاكمة أعضاء في داعش عن الجرائم التي ارتكبوها في العراق.

إن فجور تنظيم داعش واضح من جرائمه العديدة. لكن إضفاءه الطابع المؤسسي على العنف الجنسي والاسترقاق يتطلب عناية خاصة. وأنا منزعجة للغاية من استمرار عدم إحراز تقدم في تقديم أفراد داعش الذين ارتكبوا عنفا جنسيا إلى العدالة. ولم يتم لم شمل النساء والأطفال الذين اختطفهم تنظيم داعش بعائلاتهم، ويفتقر العديد من الأطفال الذين حملت بهم أمهاتهم نتيجة الاغتصاب إلى اعتراف قانوني وتستمر ثقافة الإفلات من العقاب على الجرائم الجنسية. ويجب على الدول الأعضاء التصرف بحزم لمعالجة هذه المشكلة. ويشكل اعتماد نهج يتمحور حول الناجين ويستند إلى الحقوق في سبل الانتصاف القضائية وجهود التعويض، الطريقة الوحيدة لتحقيق العدالة للناجين. وفي هذا الصدد، فإنني أرحب بإطلاق الصندوق العالمي للناجين، الذي سيقدم تعويضات وآليات تعويض مطلوبة بشدة لضحايا العنف الجنسي في جميع أنحاء العالم.

لقد دمر تنظيم داعش مجتمعات محلية بأكملها، وشرد أسرها وغسل أدمغة آلاف الأشخاص من خلال نشر أيديولوجيته السامة والمضللة. وأمام المجتمع الدولي اليوم فرصة لمقاضاة الجناة وإعادة تأهيل الضحايا وتسهيل إعادة الإعمار وتنمية المجتمعات المحلية في الأماكن التي دمرها عنف تنظيم داعش. إن عودة النساء والأطفال إلى مواطنهم ستسرّع هذه العملية. وستساعد مقاضاة مقاتلي تنظيم داعش والمنتسبين له، وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، على إنهاء هذه المسألة وراحة نفوس الضحايا. ويشكل ذلك أحد تحديات مكافحة الإرهاب الواضحة في عصرنا. ولن يؤدي التقاعس الآن إلا إلى جعل جهودنا المستقبلية لمكافحة الإرهاب أكثر صعوبة. وفي هذا الصدد، كونوا على يقين من أن المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ستواصل بذل قصارى جهودها لدعم مجتمع مكافحة الإرهاب العالمي في مواجهة تلك التحديات.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة كونينسكس على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فريج.

السيدة فريج: أشكركم جميعا على إتاحة هذه الفرصة لأشارك معكم جزءا مما عشته في مدينتي، أنا منى من مدينة اسمها الرقة تقع في شمال شرق سورية، وأنا التي اضطررت أن أتلقى خبر وفاة أمي وأخي وأنا في المنفى، وآخر ذكرياتي معهما كانت قبل خروجي من سورية في منتصف شهر أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٤، عندما داهم تنظيم داعش منزلي مدججا بالسلاح من أجل اعتقالي، ولا تزال في رأسي أصوات الرصاص الذي أطلق في الهواء لترويع الناس، ولا تزال مسام رأسي تؤلمني كلما استحضرت صورة سحبي من شعري إلى ساحة المنزل، الأمر الذي أدمى قلب أمي وأدى إلى إغمائها.

وتصدى أحد الجيران لعناصر داعش مستغلا الفرصة وخلق مشكلة معهم لمساعدتي على الهرب، وبالفعل تمكّنت من الهرب، ونجوت بأعجوبة ولعل أكثر ما أثار غضب رجالات داعش يكمن في كوني أنا الهاربة امرأة، فذلك سيهدد سمعتهم من منظورهم، وأن امرأة هزمتهم حين هربت من قبضتهم وغادرت المدينة خلال ما يقارب ٤٨ ساعة.

وبسبب هروبي، تعرضت عائلتي للمضايقات وأيضا قاموا باعتقال زوجة أخي وأطفالهما، ثم قاموا باعتقال أختي وأخي اللذين تعرضا للتعذيب وإلى صدمات نفسية، لم يشفيا من آثارها حتى الآن.

تخلصت الرقة من القبضة الأمنية المحكمة لنظام مستبد وأصبحت مدينة حرة بتاريخ ٤ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي ذلك التاريخ كانت ولادة جديدة لمجتمع مدني بكل ما تعنيه الكلمة من مشاركة الأهالي في إدارة شؤون المنطقة وتوزيع الموارد وضمان الحريات لجميع أطياف المجتمع. ومنذ بداية الثورة السورية، عملت كناشطة نسوية مع مؤسسات المجتمع المدني لإحساسي بالمسؤولية كمواطنة تؤمن أن للمرأة مكانا في المجتمع بعيدا عن النمطية التي اعتادت عليها آذاننا، كما أنني كنت من أوائل النساء العاملات في المجالس المحلية في سورية بعد عام ٢٠١١، ولم أتوان يوما عن تسليط الضوء على جميع الممارسات والانتهاكات التي تحصل في مدينتي غير مكترثة بالعواقب، فحين أسقط تنظيم داعش الصليب من فوق كنيسة سيدة البشارة عام ٢٠١٣، شاركت في الاحتجاجات على هذا الفعل، وكنت جزءا من الحراك المدني وقمنا برفع الصليب وأيضا تظاهرنا أمام مقر قيادة تنظيم داعش من أجل المطالبة بالمعتقلين لديهم، والذين لا نعرف مصيرهم حتى اللحظة. وفي إحدى هذه المظاهرات رفعت لافتة كُتب عليها تسقط دولة العراق والشام، واستولى الخوف على قلوب أهلي وأصدقائي منذ ذلك الوقت خشية من بطش رجالات التنظيم، وكذلك لم أتوان أنا وغيري عن استخدام أي وسيلة سلمية لمقاومة داعش ومنها تركيزنا على تعليم وتوعية الأطفال، وعمدنا إلى فتح صفوف سرية في المنازل، مع إدراكنا لخطورة الأمر الذي تصل عقوبته إلى حد الإعدام. ويقيننا أن الحل الوحيد للتخلص من داعش هو التعليم والتوعية.

وبعد هروبي بقيت خارج الرقة حتى خروج داعش أعيش منتظرة الظرف المناسب لأعود، وبالفعل عدت في أواخر عام ٢٠١٧، بعد خروج آخر عناصر داعش منها، وعندما عدت إلى الرقة، لم أعرف وجوه الناس الخائفة وغير المصدقة لخلاصها من هذا الكابوس، كابوس داعش.

وكانت النساء هن الأشد بؤسا وعجزا، لقد كان الجميع ضحايا داعش، لكن النساء حرمن من التعليم والمدارس والجامعات والخروج من المدينة إلا مع محرم أي أخ أو أب أو عم، ولم يسمح للصغيرات بالسفر مهما كانت الأسباب للتأكد من منعهن من التعليم حتى خارج أسوار المناطق التي يحكمونها، والتقيت بنساء صغيرات يحملن أطفالا بدون آباء، لأن آباءهم قتلوا في المعارك، وقلن لي بأنهن أجبرن على الزواج من رجالات تنظيم الدولة وأجبرن على معاشرتهم والإنجاب منهم لأنهم كانوا يضربوهن عندما يمتنعن عنهم، أما الإنجاب فكيف لها أن تمنع الحمل ولا عقاقير ولا رعاية صحية فهن شبه معتقلات وخاضعات للطاعة الجبرية لأولئك الوحوش ولا يزلن إلى اليوم يعانين من مشكلة إثبات نسب أطفالهن. وما زلن إلى اليوم يعانين من مشكلة إثبات نسب أطفالهن.

إن رحلتي في مقارعة الاستبداد لم تبدأ مع داعش، كما إنها لم تنته بعد. فبعد عودتي، حاولت بكل ما استطعت أن أهيئ مساحة آمنة للنساء، فذهبت إلى المخيمات وطلبت منهن الحديث عن احتياجاتهن وتواصلت مع بعض المنظمات من أجل ذلك. وأيضا قمت بتشجيعهن على عدم الاستسلام لحياة المخيمات وعلى أن يتمردن على هذا الوضع بالعمل. وبالفعل، بدأ بعضهن بمزاولة المهن التي يعرفنها، من تمريض وخياطة وحتى بيع الخضروات. ومن كن يحملن شهادات منهن أو يُجدن القراءة خضعن لدورات تدريبية لاكتساب بعض المهارات، مثل العمل على الحاسوب أو التعامل مع الأطفال. لكن أيضا طرحت بعض القضايا، مثل مشاركة النساء في الحياة العامة والدخول في معترك العمل السياسي وأهمية تمكين النساء معرفيا واقتصاديا وأيضا مشاركتهن في الشأن السياسي والوصول إلى صنع القرار.

لقد تم الانتصار على داعش عسكريا، وها هي مدينة الرقة اليوم قد هزمت الإرهاب لكنها لم تهزم الاستبداد بعد. ذلك الاستبداد الذي حاولنا مقارعته منذ اليوم الأول لانطلاق الثورة

السورية، متجسدا في نظام الأسد، واستمررنا في محاربته عندما تجسد في داعش ولا يمكننا أن نغض الطرف عن الاستبداد الذي يحكم الرقة اليوم.

إن تجربتي ليست فريدة، فهي تشبه آلاف التجارب لنساء في مختلف مناطق سورية، نساء وقفن في وجه الاستبداد هاتفات للحرية وما زلن يطالبن بحقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقوبلن بالرصاص والقتل والقمع والاغتصاب والاستعباد الجنسي والتهجير القسري. وما يدمي قلبنا اليوم هو تخلي المجتمع الدولي عنا.

ففي الوقت الذي أتحدث فيه إليكم الآن، في هذه اللحظات، ينتهك القانون الدولي من جديد ويتعرض المدنيون في إدلب لقصف ممنهج بكل أنواع الأسلحة، لم يتوقف منذ أسابيع، وتسبب حتى اللحظة في التهجير القسري لآلاف العائلات التي لا تجد مأوى. وهذا المشهد يعيدني إلى ما حدث في الرقة وتنامي الإرهاب فيها وهذا ما نخشى حدوثه في أي مدينة سورية.

نطلب من مجلس الأمن الوقوف مع المدنيين لمنع وقوع كوارث إنسانية جديدة في إدلب والشمال السوري وكل مناطق سورية، ولا حل إلا بوقف إطلاق النار ونزع السلاح والتوجه الفوري إلى جنيف لبدء مفاوضات جدية.

والآن، أود أن أعبر عن شكري للوفد الدائم لبلجيكا على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس. وسأكون شاكرة لكم أكثر، أنا وملايين السوريين، عندما تبذلون كل جهد ممكن لنطلق مسارا للعدالة الانتقالية في سورية ونضع حدا لسياسة الإفلات من العقاب، بمحاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ودفع مسار العملية السياسية، وصولا إلى تحقيق انتقال سياسي كامل في سورية يلبي تطلعات السوريات والسوريين بنظام ديمقراطي تعددي يحترم حقوق الإنسان.

ذلك لأن الإرهاب لا يأتي من فراغ أو بشكل عبثي. إنه نتيجة حتمية للاستبداد والقمع والتهميش وعدم وجود ديمقراطية تسود المجتمعات.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة فريج على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد باركن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف، والأمينة العامة المساعدة كونينكس، وفريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، على إسهامهم في تقرير الأمين العام (S/2020/95) عن التهديد المتنامي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وعن مواصلة جهود الأمم المتحدة لمواجهة ذلك التهديد.

وكذلك أشكر السيدة فريج على مشاطرة قصتها الشخصية وعلى إطلاعنا اليوم على عملها الهام في منع التطرف العنيف والتجنيد في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

في العام الماضي، أسفرت جهودنا الجماعية عن فقدان التنظيم أراضيه وزعيمه. وتقف تلك الانتصارات في المعركة ضد التنظيم شاهدا على عمل التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وعمل حكومة العراق وغيرهما من الشركاء الرئيسيين في الميدان. ولا يزال التحالف يتبع أربعة مسارات رئيسية غير عسكرية للجهود – مكافحة التمويل وحملات توجيه الرسائل المضادة والاحتجاز والإعادة إلى الوطن والمساءلة عن الجرائم والتجاوزات التي يرتكبها المقاتلون

الإرهابيون الأجانب وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم الدولة. ومن الأهمية بمكان أن يواصل التحالف كل مسار من مسارات تلك الجهود.

ويؤكد تقرير الأمين العام أن فروع تنظيم الدولة لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للعالم، من غرب أفريقيا إلى جنوب شرق آسيا. إن حجم هذا التهديد هائل – وهي حقيقة نود أن نسترعي الانتباه إليها من خلال تحديد كل فرع من فروع تنظيم الدولة والمعاقبة عليه واستهدافه. ومؤخرا قدمت الولايات المتحدة اسمي تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى وتنظيم الدولة في غرب أفريقيا لإدارجهما في قائمة لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧. ونحن ممتنون للدول العديدة التي شاركت في تقديم تلك القوائم، وآخرها النيجر، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلينا في التصدي لتلك الجماعات وانتشارها في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، نطلب إلى جميع أعضاء المجلس أن يؤيدوا تلك القوائم من دون المزيد من التأخير، فضلا عن تلك التي سنقترحها قريبا لفروع إضافية.

وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة وما يسمى بخلافته قد هزما في ساحة المعركة، يجب علينا أن نعمل معاً لضمان ألا تصبح مرافق الاحتجاز والمخيمات حاضنات يمكن أن يعيد فيها تنظيم الدولة تشكيل نفسه. إننا نشاطر الأمين العام قلقه العميق إزاء آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم الذين لا يزالون محتجزين في المخيمات ومرافق الاحتجاز في العراق وسورية.

فينبغي إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم وأن يواجهوا المقاضاة والمساءلة عن جرائمهم. ويجب علينا كذلك أن نعيد تأهيل أطفالهم وإعادة إدماجهم لمنع ظهور جيل جديد من المقاتلين. وحيثما يكون مناسبا إعادة تأهيل الجناة الإرهابيين وإعادة إدماجهم في المجتمع، من الضروري مواصلة التعامل مع الجناة بعد الإفراج عنهم لتجنب عودتهم إلى الإجرام. ولهذا السبب تعتزم الولايات المتحدة إعادة كل أميركي من سورية ومحاسبتهم قانونيا على أفعالهم.

لقد شهد العالم التنظيم في العراق يستهدف آلاف العراقيين الأبرياء في هجمات همجية. وتقع علينا مسؤولية أخلاقية، بوصفنا هيئة مكرسة لصون السلم والأمن الدوليين، بالاعتراف بالفظائع التي ارتكبها التنظيم وتوثيق تلك الفظائع والسعي إلى تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عنها. وذلك هو السبب الذي يجعل من الولايات المتحدة داعمة قوية لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وقبل أن أختتم، أود أن أشدد على أنه لا يمكن على الإطلاق أن يستخدم ستار عمليات مكافحة الإرهاب لتبرير السجن التعسفي للمنشقين أو الصحفيين أو أفراد الأقليات الدينية والإثنية. فيجب أن تترسخ مكافحة الإرهاب الفعالة بقوة في الاحترام التام والكامل لحقوق الإنسان. فهما في الواقع يعزز أحدهما الآخر. ويجب ألا تخضع الحقوق الفردية للأمن الجماعي. وعلى ذلك، يتعين على الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن تعمل على نحو أوثق مع المفوضة السامية باشليه ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأوساط غير الحكومية الأوسع نطاقا لرصد انتهاكات حقوق الإنسان عن كثب والإبلاغ عنها ومعالجتها في سياق أنشطة مكافحة الإرهاب، من خلال الآليات ذات الصلة.

وما زال يساورنا قلق عميق إزاء الحالة في شينجيانغ، حيث احتجز أكثر من مليون من الإيغور والمسلمين الآخرين في معسكرات الاعتقال، تحت ستار مكافحة الإرهاب. فالحبس الذي يفرض على أساس العرق والدين، وعلاوة على ذلك، من دون أي أساس ذي مصداقية لمخالفات فردية، يتعارض بدرجة كبيرة مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن الإعادة القسرية للمنشقين الإيغور بالذريعة الزائفة المتمثلة في إعادة الإرهابيين إلى أوطانهم أمر غير مقبول. فيمكن أن تؤدي هذه الإجراءات – بالإضافة إلى انتهاك الحقوق الفردية – إلى نتائج عكسية، مخلفة مظالم عميقة ودائمة.

فينبغي ألا تستخدم مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف إطلاقا كذريعة لإسكات الآراء السياسية التي يجدها من هم في السلطة غير مقبولة، أو لانتهاك الحريات الدينية أو قمع الأقليات. والولايات المتحدة على استعداد تام للعمل مع شركائنا لمنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، مع حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينكس على إحاطتيهما الشاملتين والثاقبتين. وأود أن أزجي شكرا خاصا للسيدة منى فريج على بيانها القوي والمؤثر. وهذا يؤكد أهمية أن يوافي ممثلو المجتمع المدني مجلس الأمن بمعلومات، وهو تذكير واضح بأن مكافحة الإرهاب بفعالية ترتهن إلى حد كبير بالمجتمع المدني. ولن نغالي مهما قلنا في تقدير دور المجتمع المدني وتأثيره في منع الأفراد من الوقوع فريسة للوعود الكاذبة للجماعات الإرهابية.

ونشعر بالقلق لأن التهديد الإرهابي لا يزال وشيكا على الرغم من الهزيمة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سورية ومقتل أبو بكر البغدادي، كما يتضح من الزيادة المقلقة للغاية في الأنشطة الإرهابية المرتبطة بتنظيم داعش في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. وينبغي أن تظل مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على رأس جدول أعمالنا الأمني الدولي. وأود أن أتناول بإيجاز ثلاث مسائل نوليها أهمية بالغة: ضرورة التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب واتباع نهج شامل في هذا الصدد؛ وضرورة تماشي أي رد فعل على الإرهاب مع معاييرنا ومبادئنا؛ وأهمية إدراج منظور جنساني في عمل المجلس في مجال مكافحة الإرهاب.

فيما يتعلق بالمسألة الأولى، لا يزال التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي حاسما في مكافحة الإرهاب بنجاح. ولا يمكن التغلب على التهديد عبر الوطني إلا من خلال العمل الدولي المشترك والشامل. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للنطاق الواسع لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان مكافحة الإرهاب، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2020/95)، ونشيد بالنساء والرجال في الميدان الذين يقومون بالعمل الفعلي، وبأفراد القوات المسلحة ووكالات إنفاذ القانون وغيرهم من الأفراد الموجودين على خط المواجهة.

ومن واجب المجلس أن يكفل اتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب، مع الموازنة بين التدابير الوقائية والقمعية، من أجل تحقيق نجاح مستدام طويل الأجل في مكافحة الإرهاب. فلا يمكن كسب أي قتال بالوسائل العسكرية وحدها، وهو ما ينطبق بالتأكيد على مكافحة الإرهاب أيضا. وتشمل هذه المعركة، في من بين أمور أخرى، إيجاد نهج مشترك للتعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأسرهم من حيث الملاحقة القضائية والعدالة الجنائية، فضلا عن إزالة التطرف وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

ومن الواضح أن المجتمع المدني يؤدي دورا هاما جدا في هذا الصدد أيضا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نكافح تمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي أو الأساليب الجديدة، مثل العملات المشفرة. ونلتزم بشكل خاص بدعم عمل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بوصفها الجهة الدولية المعنية بالمعايير المتعلقة بالتمويل المضاد.

ثانيا، يجب أن يكون أي رد فعل على الإرهاب متمشيا مع معاييرنا ومبادئنا. فقيمنا تعزز مصداقيتنا وتمكننا من هزم الأيديولوجية الإرهابية. وحالما يُنظر إلينا على أننا نستخدم أساليب مماثلة لتلك التي يستخدمها الإرهابيون الذين ندعي محاربتهم، فإننا نفقد معركة كسب تعاطف الناس. ويجب ألا تستخدم تدابير مكافحة الإرهاب أبدا كذريعة لانتهاكات حقوق الإنسان.

غير أن هناك أمثلة متعددة في جميع أنحاء العالم على تدابير مكافحة الإرهاب التي تستهدف الأقليات الإثنية أو الدينية دون تمييز، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن استبعاد الأقليات الإثنية أو الدينية يمكن أن يتسبب في لجوء المهمشين إلى التطرف العنيف ووقوعهم في أيدي الشبكات الإرهابية. وبالتالي، فإن محاولة منع الإرهاب تؤدي إلى نتائج عكسية.

ولهذا السبب يجب أن نكفل احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وسيادة القانون في مكافحة الإرهاب، مما سيزيد الثقة في هياكل الدولة. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على الحاجة إلى آليات دولية تكفل بذل العناية الواجبة، وفي هذا الصدد، أشيد بأمين المظالم أمين المظالم التابع للجنة المعنية بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، السيد دانييل كيبفر فاشياتي،على ما قام به من عمل مثالي، وهو أمر حيوي لمصداقية نظام الجزاءات ونزاهته وفعاليته.

ثالثا، أود أن أشدد على أهمية إدراج منظور جنساني في عمل المجلس، لا سيما في الفترة التمهيدية للذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالبعد الجنساني يؤدي دورا هاما في التصدي للتهديد الإرهابي بعدد من الطرق. وتتأثر المرأة بشكل خاص بالنزاعات العنيفة والإرهاب. بيد أن النساء، كما يبين التقرير،لا يقعن ضحايا للإرهاب فحسب بل يقمن أيضا بدور عملي أكثر أهمية داخل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولذلك، ينبغي أن يصير تطرف الإناث، والنساء المرتبطات بالجماعات الإرهابية، بندا يحظى بالأولوية في جدول أعمالنا.

وفي الختام أود أن أؤكد مرة أخرى على أن التعاون الدولي القائم على الالتزام بالقانون الدولي والمبادئ الدولية هو مفتاح نجاحنا. والعمل بصورة منفردة والتشكيك في قيمنا يعنيان خدمة مآرب الإرهابيين.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): بدوري، أود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينس على إحاطتيهما. كما نعرب عن بالغ امتناننا لممثلة المجتمع المدني، السيدة منى فريج، على حضورها وإحاطتها. ونشيد بعملها وبالكلمات القوية التي أدلت بها، ونحيي شجاعتها وشجاعة جميع النساء اللواتي يقفن ضد أسوأ تجاوزات تنظيم لدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

ومما لا شك فيه أن جلسة اليوم فرصة هامة لمجلس الأمن لإعادة تأكيد إدانته لجميع أشكال العنف، بما في ذلك الإرهاب. والواقع أنه على الرغم من جميع جهودنا، لا يزال الإرهاب تحديا ملحا وواحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وكما لوحظ في التقرير الأخير للأمين العام (S/2020/95)، لا تزال مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب مسألة صعبة. ويقدر أن نصف إلى ثلثي أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص ممن انضموا إلى ما يسمى بالخلافة لا يزالون على قيد الحياة. وهذا يعني أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب في حالة نزوح، عائدبن إلى ديارهم أو متنقلين إلى مسارح أخرى من مسارح النزاع. وبالنظر إلى التقييم الحالي للاحتياطيات المالية المتاحة لتنظيم داعش بمبلغ ١٠٠ إلى ٣٠٠ مليون دولار، فإننا نشجع جميع الدول الأعضاء على التقيد التام بالتزاماتها بموجب القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩). ومن مسؤوليتنا أن نكفل أن يقدم إلى العدالة من يمولون تلك الأعمال الإرهابية وينفذوها ويخططون لها.

وفي الوقت نفسه، نود أن ننبه المجلس إلى أن المحاولات التنظيمية الحسنة النية ولكن غير الملائمة لمكافحة تمويل الإرهاب كانت لها آثار غير مقصودة على النظام المصرفي في مواقع الجزر الصغيرة. وقد وضعت سانت فنسنت وجزر غرينادين، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، آليات لمكافحة تلك الآفات. وإنشاء وحدات الاستخبارات المالية لدينا أداة حاسمة في ذلك المجال.

ويؤيد وفد بلدي بقوة مبادرة أكرا للتصدي للتهديدات التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا. إن إطلاق مشروع مشترك بين مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والإنتربول، من المقرر تنفيذه في عام ٢٠٢٠، لتيسير تبادل المعلومات بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب في أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط مشروع نأمل بشكل خاص أن يؤدي إلى تأثير إيجابي في المنطقة. ونشيد أيضا بجهود التحقيق التي يبذلها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما في ذلك دوره في جمع الوثائق المواد الأساسية المستندية والرقمية والجنائية والمستقاة من شهادات الشهود دعما للإجراءات المحلية لمساءلة تنظيم داعش عن جرائمه.

وتعتقد سانت فنسنت وجزر غرينادين اعتقادا راسخا أن التصدي للتهديدات المتعددة الأبعاد للسلم والأمن الدوليين – وهي في هذه الحالة التهديدات الناجمة عن الإرهاب – يتطلب تحليلا وعملا يراعيان الاعتبارات الجنسانية ويستجيبان لها. ولذلك، أعربنا عن تقديرنا البالغ للإحاطة التي قدمتها السيدة كونينكس في هذا الصدد. ويجب أن تشمل خطط العمل والخطط التنفيذية نُهجاً للمساواة بين الجنسين تركز على مشاركة المرأة؛ وتشجيع اتخاذ إجراءات علاجية وتعويضية تركز على الناجين لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛ ومعالجة المشاركة والآثار المتباينة الشاملة للإرهاب على النساء والرجال والأطفال. وفي هذا الصدد، ينبغي وضع إجراءات تهتم بالأشكال الأخرى من الاختلاف وعدم المساواة التي تؤدي إلى حالة نزع الملكية التي كثيرا ما تستغلها التنظيمات الإرهابية.

وقد ازدادت التحديات الأمنية العالمية والإقليمية في السنوات الأخيرة، وأصبحت أكثر تعقيدا ومتعددة الأبعاد ومتقلبة. واستجابة لشواغل الإرهاب وفي محاولة لتعزيز وضمان منطقة آمنة وحرة، نُفذت استراتيجية الجماعة الكاريبية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٨. واستراتيجية الجماعة الكاريبية، التي صيغت على نحو يدعم ويتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدها الأمين العام في عام ٢٠٠٦، وذلك تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، تتضمن الوقاية والردع والإنكار والتعطيل والدفاع والاستجابة. ونرحب بالمؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى المشترك بين الجماعة الكاريبية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بشأن استراتيجيات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، المقرر عقده في ترينيداد وتوباغو في آذار/مارس، وهو ما ذكره وكيل الأمين العام فورونكوف. ونتطلع حقا إلى ذلك الحدث في منطقة البحر الكاريبي.

تمثل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أكثر القرارات شمولا وفعالية التي اتخذها المجتمع الدولي للقضاء على ذلك التهديد الخطير. ونرحب باستعراضها السابع، الذي سيتيح فرصة إضافية للنظر في تحويل أفضل وأنجع لجميع ركائزها الأربع إلى إجراءات وتدابير ملموسة. ونرى أنه يمكن أن تسهم المسائل التي تجري مناقشتها هنا اليوم في التوصل إلى نتيجة مجدية للاستعراض السابع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي الختام، ترى سانت فنسنت وجزر غرينادين أن مكافحة الإرهاب تتطلب عملا شاقا يقوم، من بين أمور أخرى، على العمل الجماعي وتبادل المعلومات الاستخبارية للعثور على منفذي التهديد وتحديد هويتهم، ومواقعهم وفهم استراتيجياتهم وأهدافهم.

السيد بن لاغا (تونس): أود، في البداية، أن أتقدم بالشكر للسيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطتيهما الشاملتين. كما أشكر السيدة منى فريج على تقديمها لشهادتها حول ما عاناه المدنيون، وخاصة النساء، في

الرقة، من بطش تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي. وهي شهادة تبرهن على أهمية اعتماد منهج تشاركي لمكافحة الإرهاب يضم كل عناصر المجتمع، وخاصة النساء، لأهمية دورهن في بناء مجتمعات متوازنة وقادرة على بناء السلم والاستقرار.

رغم الهزيمة العسكرية التي لحقت بتنظيم داعش في العراق وسورية ومقتل قائده أبو بكر البغدادي، فإن التنظيم لا يزال يشكل تهديدا للسلم والأمن. فقد تمكنت هذه الجماعة الإرهابية من التأقلم مع خسارتها للأراضي التي كانت تحت سيطرتها في سورية والعراق. وهي تحاول الآن إعادة تجميع صفوفها وشن هجمات منظمة مستغلة في ذلك تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في بعض المناطق. كما أن الوضع الراهن يطرح تحديات جدية بخصوص مستقبل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذين يقدر عددهم حسب تقرير الأمين العام بحوالي ٤٠٠٠٠ شخص (S/2020/95). ويشكل هؤلاء خطرا خاصة نظرا لاكتسابهم خبرة قتالية وقدرة على استعمال الأسلحة. فبدون اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان مسار المتابعة القضائية وإعادة التأهيل والإدماج يتحول أولئك المقاتلون العائدون إلى جماعات إرهابية محلية أو إلى خلايا نائمة، وناقلين للأَيْدُيُولُوجْيَا المتطرفة والعنيفة. وفي كل الحالات يشكلون تهديدا مباشرا لبلدانهم الأصلية ولدول الجوار.

يسعى مقاتلو تنظيم داعش إلى التنقل والانضمام إلى بؤر التوتر والنزاع حول العالم لأنها تشكل أرضا خصبة لجيوب داعش الفرعية والجماعات الإرهابية بصفة عامة، مما يؤدي إلى زيادة حدة النزاعات وإطالة أمدها وجعلها أكثر تعقيدا ودموية. وفي هذا الإطار، تتابع تونس ببالغ القلق التقارير التي تشير إلى انتقال أعداد كبيرة من المقاتلين الإرهابيين من سورية إلى ليبيا، وهو ما يشكل تهديدا إضافيا لأمن ليبيا، بل ولأمن المنطقة ودول الجوار وصولا إلى الساحل. وترحب تونس بالتقدم الذي أحرزته منظمة الأمم المتحدة في مجابهة التهديدات الإرهابية. وتدعو إلى مواصلة بذل كل الجهود الرامية إلى القضاء التام على تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية، ولا سيما عن طريق تنفيذ الصكوك القانونية والدولية والقرارات ذات الصلة. وفي هذا الإطار، ترحب بلادي باتخاذ مجلس الأمن في العام الماضي القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب والقرار ٢٤٨٢ (٢٠١٩) بشأن العلاقة بين الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة. وأود في هذا الخصوص التأكيد على العناصر التالية.

أولا، من الضروري تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال تبادل المعلومات وأمن الحدود وحماية الطيران المدني، بهدف مراقبة ومنع انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاع أو إلى دول أخرى. وهنا نشدد خاصة على أهمية بناء قدرات وتحسين إمكانية الدول والوسائل المتاحة لها في حماية الأهداف غير المحصنة، مثل الأماكن العامة والمواقع الأثرية والسياحية ودور العبادة ومراكز التجمعات الرياضية والثقافية، باعتبارها تشكل أهدافا سهلة لهجمات الجماعات الإرهابية، خاصة عبر المهاجمين المنفردين.

ثانيا، تشدد بلادي على أن ظاهرة الإرهاب لصيقة بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث إن تنامي النزاعات، وخاصة الحروب الداخلية وتوفر الأسلحة، تشكل بيئة مواتية لتفاقم العنف وظهور الجماعات الإرهابية الإجرامية والمتطرفة. ومن هذا المنطلق، تؤكد تونس على ضرورة أن يؤدي مجلس الأمن دورا فاعلا ومحوريا من خلال استعمال كافة الأدوات التي يوفرها ويتيحها الميثاق لحل هذه النزاعات ومكافحة تهريب الأسلحة.

ثالثا، تؤكد تونس على أن مكافحة الإرهاب لن تكون ناجعة إلا من خلال انتهاج مقاربة شاملة وتشاركية لا تقتصر على الحل الأمني، وإنما تقوم أيضا على معالجة الأهداف العميقة للإرهاب من خلال تحديد مسبباته كالفقر والإقصاء والتهميش

التي تدفع الفئات الضعيفة، وخاصة الشباب، إلى التطرف. وفي هذا الإطار، فإن تحقيق التنمية المستدامة والاستثمار في استقرار الشعوب ورخائها من شأنه أن يشكل خط دفاع أول لمنع نشوب النزاعات وانتشار الخطاب المتطرف والعنيف.

رابعا، على المجتمع الدولي أن يعزز آلية المحاسبة والمساءلة لكل من تورط في الأعمال الإرهابية والحث عليها أو تمويلها أو مساندتها وذلك لتحقيق المساءلة العادلة وتجنب الإفلات من العقاب، وإعادة الاعتبار لضحايا الإرهاب. وترحب تونس، على وجه الخصوص، باتخاذ مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر القرار ٢٤٩٠ (٢٠١٩) المتعلق بتجديد ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لمدة سنة إضافية. وتتطلع بلادي إلى مواصلة الشراكة بين السلطات العراقية وفريق التحقيق في مجال جمع وحفظ وتخزين الأدلة بشأن الأعمال الإرهابية الفظيعة التي التي اقترفتها الجماعات الإرهابية، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في إقليمه. كما ترحب تونس بمبادرة تنظيم أول اجتماع لضحايا الإرهاب المزمع عقده في مقر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، بما من شأنه أن يبرز حقوق الضحايا ويؤكد على دورهم الفعال في مكافحة الخطاب الإرهابي.

خامسا، تعرب تونس عن قلقها إزاء الاستغلال المتزايد لتكنولوجيا المعلومات، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، لبث الخطاب الإرهابي واستقطاب الشباب وتجنيدهم. وفي هذا الإطار، ترحب بلادي بالاجتماع المفتوح للجنة مكافحة الإرهاب الذي تم تنظيمه في نهاية الشهر الماضي، وتطرق لمختلف الآليات والدروس المستقاة في مجال مجابهة الخطاب الإرهابي، مع مراعاة حقوق الإنسان وحرية التعبير.

أخيرا، تؤكد بلادي على ضرورة أن تكون مكافحة الإرهاب قائمة على احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأن نعمل جميعا على إشراك مختلف الأطراف الفاعلة من بين ممثلي المجتمع المدني والنساء والشباب وضحايا الإرهاب والقطاع الخاص أيضا باعتبارهم كلهم شركاء أساسيين في معالجة الأسباب الجذرية لظاهرة الإرهاب بالإضافة إلى دورهم المحوري في بناء مجتمعات متوازنة ومتماسكة تكون خيرَ درع أمام الإرهاب.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد فورونكوف والسيدة كونينكس على إحاطتيهما الإعلاميتين، اللتين نقدرهما تقديرا كبيرا. كما نعرب عن خالص امتناننا للمشارِكة من المجتمع المدني، السيدة منى فريج، على إحاطتها الإعلامية الشجاعة إلى مجلس الأمن اليوم. وإحاطتها تذكرنا بالفظائع التي ارتكبتها داعش، وكذلك صمود الروح البشرية متمثلة في البقاء والتغلب على هذه التجارب المدمرة.

فيما يتعلق بموضوع الصمود، نلاحظ بقلق النتائج التي خلص إليها التقرير الأخير على مستوى استراتيجي للأمين العام (S/2020/95) عن صمود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وأيديولوجيته السامة رغم الانتكاسات التي تبدو مدمرة. ومن الواضح أنه، على الرغم من أن التنظيم فقد السيطرة على أراضيه في خلافته المعلنة ذاتيا في الشرق الأوسط وعانى من وفاة زعيمه وشخصيات بارزة أخرى، فإنه لا يزال صامدا، وما فتئ يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يستحق انتباه مجلس الأمن.

وذلك دليل على قدرة داعش العالية على التكيف وقوة الحيلة والالتزام العنيد من جانب بعض أتباعها بأيديولوجيتها وجدول أعمالها، الأمر الذي يتطلب تصميمنا بنفس القدر على التصدي لأفعالهم وسردهم بفعالية. وعند القيام بذلك، يجب أن نضمن المساءلة عن الجرائم الوحشية لهذه الجماعة. ونشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش/الدولة

الإسلامية في العراق والشام والخطوات الكبيرة التي يقوم بها في هذه المهمة الصعبة.

ونشعر بالجزع بشكل خاص، بالطبع، إزاء النتائج التي خلص إليها التقرير فيما يتعلق بقارتنا. ويتماشى التقرير مع تقييمنا الخاص، الذي يشير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد بدأ في توسيع وجوده في القارة الأفريقية في مواجهة الضغوط في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وشهدت تلك الجهود محاولة الجماعة لاستغلال التحديات الأمنية التي تواجهها القارة لإدامة وجودها وجدول أعمالها عن طريق منتسبيها الإقليميين الذين يستخدمون أفريقيا كقاعدة عمليات وهدفا للهجمات.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام جنوب أفريقيا الثابت بالوقوف مع إخواننا وأخواتنا الأفارقة في الحرب ضد الإرهاب في القارة حتى لا نسمح لتلك الآفة الرهيبة أن تؤدي إلى تراجع التقدم الذي حققناه جماعيا بشق الأنفس في إعطاء الأولوية للتنمية في القارة.

وكما ذُكر سابقا، ستظل جنوب أفريقيا ملتزمة بالتصدي للإرهاب بصورة شاملة. وهذا يعني أننا نعتقد أنه، من أجل التصدي بفعالية لآفة الإرهاب، يجب أن نولي لمعالجة الظروف والعوامل التي تؤدي إليها وتديمها نفس القدر من الاهتمام الذي نوليه لمعالجة أبعادها الأمنية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تنفذ تدابير مكافحة الإرهاب في امتثال تام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأن تتجنب الدول التدابير الأحادية لمكافحة الإرهاب، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى وقوع خسائر غير مقصودة، مما يثير المزيد من الاستياء مع استمرار دورة العنف.

إن الطابع الدولي للتهديد الإرهابي، الذي لا يعرف حدودا، يتطلب استجابة متعددة الأطراف، تنسقها الأمم المتحدة على أفضل وجه. وفي هذا الصدد، نقدر عمل هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مساعدة الدول الأعضاء على مكافحة آفة الإرهاب، بما في ذلك من خلال تدابير بناء القدرات مثل وضع كتيبات عن الأطفال المتأثرين بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وكذلك المبادئ التوجيهية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة التي وضعت بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والرابطة الدولية للمدعين العامين.

وترحب جنوب أفريقيا أيضا بالجهود الرامية إلى تحسين التعاون مع الهيئات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، لتحسين قدرتنا المشتركة على مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نشيد بالمؤتمرات الإقليمية الدولية للأمين العام، بما في ذلك المؤتمر الإقليمي الأفريقي الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب، الذي عقد في نيروبي في عام ٢٠١٩. ونتائج ذلك الاجتماع وغيره من المؤتمرات الإقليمية في أماكن أخرى من العالم ستكمل أسبوع مكافحة الإرهاب الذي سيعقد في الأمم المتحدة في حزيران/يونيه.

وعلى المستوى المحلي، لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بتحسين قدرتها على مكافحة الإرهاب تمشيا مع جميع توصيات الأمم المتحدة، وتتعاون بنشاط مع منطقتها بشأن تلك المسائل. وكان من دواعي سرورنا أن نستضيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب، حوارا دون إقليمي مشترك لمجموعة مختارة من الأعضاء في فريق شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعني بغسل الأموال بشأن تحسين القدرة على مكافحة تمويل الإرهاب في المنطقة دون الإقليمية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أن جنوب أفريقيا ستظل شريكا ملتزما ومسؤولا في جميع هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مدعومة بالمبادئ التي أُبرزت.

السيد يورغنسون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أدلي ببياني، أود أن أعرب عن تأييدي الكامل وتضامني مع البعثة الدائمة لتونس وزميلنا العزيز السفير منصف البعتي.

أود أن أبدأ بالانضمام إلى زملائي في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم. كما أود أن أعرب عن تأييد إستونيا للعمل الممتاز الذي يقومون به جميعا. ويسرني بشكل خاص أن أتيحت لنا فرصة للاستماع إلى ممثل المجتمع المدني بشأن الحالة والتحديات على أرض الواقع. وأشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على تعاونهم.

تدين إستونيا بشدة جميع أشكال الإرهاب وتعتبره تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. وأشارك تماما تقييم الأمين العام الوارد في تقريره (S/2020/95) وأتفق معه أنه على الرغم من التقدم المحرز في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لا يزال التهديد العابر للحدود الوطنية الذي يشكله الإرهاب شديدا، ويقع تنظيم الدولة الإسلامية والمنتسبين إليها في مركزه. ونتشاطر القلق الذي أثاره التقرير بشأن منطقة الساحل، التي شهدت طفرة مدمرة في الهجمات الإرهابية على المدنيين والأهداف العسكرية في الأشهر الأخيرة.

وكما تعلمنا من الماضي وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن الإرهابيين يسارعون إلى التكيف مع الأوضاع المتغيرة واستغلال مواطن الضعف. ولذلك، يجب أن نواصل جهودنا للتصدي لهذا التهديد، ولمنظومة الأمم المتحدة دور مركزي تؤديه في هذا الصدد. وأود أن أركز على ثلاثة عناصر تعتبرها إستونيا حيوية في مكافحة الإرهاب: أولوية التعاون، وقيمة النهج ذي الشقين، وأهمية المساءلة والعدالة.

ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية التعاون. فالإرهاب ظاهرة عالمية، ولا يمكن لأي دولة أن تتصدى له بمفردها. وتؤكد هذه الفكرة تجارب الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من المنظمات الإقليمية في مجال التعاون لمكافحة الإرهاب. وتتحمل الدول الأعضاء المسؤوليةَ الرئيسية في مواجهة الإرهاب. غير أن إستونيا تشجع وتدعم في الوقت نفسه مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الأكاديمية والدينية.

ثانيا، في مجال مكافحة الإرهاب، تؤيد إستونيا اتباع نهج ذي شقين. ويجب أن تسير العمليات الأمنية جنبا إلى جنب مع معالجة الأسباب الجذرية للتطرف والإرهاب. وأحدهما دون الآخر لا يكفي ولن يقلل من التهديدات وانعدام الاستقرار. وعلى الرغم من أن استونيا لم يمسها الإرهاب مباشرة، فإننا نعلم أنه لا توجد دولة محصنة ضد هذا التهديد. ونحن نأخذ على محمل الجد مسؤوليتنا عن الوقوف جنبا إلى جنب مع المجتمع العالمي في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمنتسبين إليه. وتسهم إستونيا في تقاسم المسؤولية عن القيام بعمل عسكري والإسهام في المجال الإنساني.

وفي الوقت الراهن، تسهم إستونيا في عمليات مكافحة الإرهاب في مناطق مختلفة، وتتمركز قواتنا حاليا في العراق وأفغانستان ومالي. ونقوم أيضا بنصيبنا في معالجة الأسباب الجذرية لعدم عدم الاستقرار عن طريق الحد من الفقر وتهميش فئات معينة وتعزيز المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، تركز أنشطتنا في مجال المساعدات على اللاجئين السوريين الذين يعيشون في لبنان والأردن وتركيا. فنحن نعلمهم مهارات تكنولوجيا المعلومات وريادة الأعمال، فضلا عن تقديم الدعم النفسي.

ثالثا، لا تزال استعادة العدالة وضمان المساءلة جزءا أساسيا من مكافحة الإرهاب. ومن واجبنا أن نمنع الإرهابيين من الإفلات من العقاب. ومن شأن مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي يعاقب عليها بموجب القانون الدولي أن تمكن من تحقيق المصالحة الاجتماعية وتساعد على منع عودة الإرهاب. ويجب في الوقت نفسه أن تمتثل تدابير المساءلة للقانون الدولي ومعايير المحاكمة العادلة، بما في ذلك كفالة توفر أعلى المعايير لحماية الشهود والضحايا.

وكثيرا ما تواجه الدول الأعضاء العاملة في بيئات النزاع وما بعد النزاع تحديات كبيرة في الحصول على الأدلة لتقديم

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى العدالة. وفي ضوء ذلك، تؤيد إستونيا تأييدا تاما إنشاء وعمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وكذلك فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونحن مدينون للضحايا بكفالة العقاب على تلك الجرائم. ونرحب كذلك بالتقدم الذي أحرزته وحدة مكافحة المخدرات في جمع وحفظ وتخزين الأدلة على الأفعال التي قد ترقى إلى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية.

ختاما، أود أن أكرر القول بأنه يجب اتخاذ جميع تدابير مكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وأود أن أؤكد مرة أخرى أيضا أهمية الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بما في ذلك دور مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب. وستواصل إستونيا المشاركة بعزم في الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة ذلك التهديد العالمي.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير التنفيذي كونينكس على إحاطتيهما. ونرحب بالتقرير العاشر (S/2020/95) للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلم والأمن الدوليين. واستمعنا بعناية أيضا إلى بيان ممثلة المجتمع المدني منى فريج.

ولا يزال الوضع الدولي لمكافحة الإرهاب قاتما في الوقت الراهن في حين يترابط التطرف والإرهاب ترابطا وثيقا. وسببت الهجمات الإرهابية في أنحاء كثيرة من العالم دمارا كبيرا في البلدان المعنية. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فلا يزال التهديد العابر للحدود الوطنية الذي يشكله الإرهاب خطيرا. وعلى الرغم من النكسات التي حدثت له لا يزال تنظم داعش قادرا على تنظيم صفوفه في شبكات سرية ويواصل مهاجمة الموظفين والمرافق الحكومية في المناطق النائية من العراق. وتمثل إعادة توطين المقاتلين الإرهابيين الأجانب والترابط بين المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومختلف القنوات السرية لتمويل الإرهاب تحديات خطيرة للبلدان.

في مواجهة ذلك الواقع، يجب على المجتمع الدولي الحذر من عودة الإرهاب العالمي مع إذكاء الوعي العام بالمستقبل المشترك للبشرية وتعزيز التعاون في جهودنا المشتركة للتصدي لخطر الإرهاب العالمي.

أولا، لا بد من مواصلة الاستفادة من الدور التنسيقي المحوري للأمم المتحدة ومجلس الأمن في مكافحة الإرهاب على نحو يوجب الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام سيادة البلدان المعنية والتسليم بالمسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء في جهود مكافحة الإرهاب. ويجب علينا الالتزام بالمعايير الموحدة وأن ننفذ بصورة شاملة قرارات المجلس ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ثانيا، يجب علينا بذل الجهود المشتركة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي التشجيع على إيجاد حلول سلمية للبؤر الساخنة بالوسائل السياسية، مع مساعدة الدول الأعضاء على تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويجب علينا تشجيع الحوار بين الحضارات والأديان على قدم المساواة، وتعزيز تعليم الشباب وزيادة فرص العمل وتعزيز الإدماج الاجتماعي، فضلا عن القضاء على تأثير الأيديولوجيات المتطرفة. وينبغي أن نقدم المساعدة إلى البلدان النامية مع مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف.

ثالثا، ينبغي أن نعزز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب في ضوء الاتجاهات والخصائص الحالية والناشئة

للإرهاب الدولي. ويجب علينا التركيز على دعم الدول الأعضاء في التصدي للمسائل الكبرى من قبيل إساءة استخدام الإرهابيين للإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتنويع قنوات تمويل الإرهاب والتواطؤ بين الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية المنظمة.

ويجب على مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٩٨٩ (٢٠١١)، ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات وتعهدات وكيانات وآليات أخرى، أن تمتثل امتثالا صارما للقرارات والقواعد الإجرائية ذات الصلة، فضلا عن التعاون الوثيق والعمل بتآزر فيما بينها.

وفيما يتعلق بالمسألة الأهم المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ترى الصين أنه ينبغي للإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة أن تعزز جمع المعلومات ودراسة كل حالة على حدة بغية وضع الأساس اللازم للدول الأعضاء لاتخاذ الخطوات التالية. وفي سياق تلك العملية، لا بد من تعزيز المشاورات مع البلدان المعنية واحترام سيادتها القضائية. وينبغي إعطاء الأولوية لمبدأ الإقليمية. وينبغي معالجة كل وضع على حدة وفقا للقانون، ويجب تجنب الحلول المفروضة.

لقد شاركت الصين مشاركة فعالة في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، من بين جهات أخرى، وتعاونت بفعالية مع كثير من الدول الأعضاء في مجالات تبادل المعلومات الاستخبارية لمكافحة الإرهاب وقمع تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب الإلكتروني.

ومن خلال صندوق السلام والتنمية المشترك بين الصين والأمم المتحدة، دعمت الصين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك توفير الأمن لكبرى الأحداث الرياضية وبناء القدرات على تنسيق الجهود الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب. وستشارك الصين بنشاط في سلسلة من المؤتمرات الإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب التي يقودها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأنشطتها خلال الأسبوع الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب. وستقدم الصين مساهمتها الخاصة أيضا.

واستقبلت الصين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب خلال زيارتها للصين في تشرين الأول/أكتوبر، ما يسّر التفاهم والحوار بشأن السياسات بين الطرفين وعزز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين الصين ووكالات الأمم المتحدة. والصين على استعداد للعمل مع جميع البلدان الأخرى للتصدي للأخطار التي يشكلها الإرهاب والحفاظ بشكل مشترك على السلم والاستقرار الدوليين.

وفي الوقت الحالي، وجهت الولايات المتحدة اتهامات لا مبرر لها بحق الصين. وتحيد مثل هذه الهجمات عن موضوع هذه الجلسة وهي لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. وتعتبر أيضا تدخلا مرفوضا في الشؤون الداخلية للصين، علاوة على كونها سعيا دنيئا لإثارة المواجهة. وتعرب الصين عن معارضتها الشديدة ورفضها القاطع لتلك التصريحات.

ولا تتعلق المسائل التي تواجهها شينجيانغ بالجماعات الإثنية أو الدين أو حقوق الإنسان بل تتعلق بمكافحة الإرهاب. وشهدت منطقة شينجيانغ الصينية منذ بعض الوقت هجمات إرهابية متكررة سببت ضررا شديدا لحياة الأفراد من جميع الطوائف العرقية وممتلكاتهم وشكلت انتهاكات جسيمة لكرامة الإنسان. وردا على ذلك، اتخذت الصين تدابير قانونية حازمة لمكافحة الإرهاب والتطرف بغية إزالة جميع الظروف المؤدية إلى انتشارهما بقدر الإمكان. وقد أسفرت هذه التدابير عن

نتائج جيدة ونجحت في الحد بصورة فعالة من انتشار الأنشطة الإرهابية وساهمت في حماية الحقوق الأساسية للمواطنين، بما فيها حقهم في الحياة والتنمية.

وأصدرت الحكومة الصينية كتابا أبيض عن شينجيانغ يبين السياسات والتدابير ذات الصلة بصورة شاملة. وتعتبر مكافحة الإرهاب والتطرف في شينجيانغ جزءا هاما من الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ويسهم الاستكشاف المفيد للمكافحة الوقائية للإرهاب في شينجيانغ إسهاما هاما في مكافحة تلك الآفة على الصعيد الدولي. وأصبح الوضع الآن في شينجيانغ مستقرا إلى حد كبير في حين يستمر نمو الاقتصاد المحلي. ويعيش السكان المنتمون إلى مختلف الجماعات العرقية في وئام، وأصبحت المنطقة خالية من الهجمات الإرهابية منذ أكثر من ثلاث سنوات.

ومجلس الأمن مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين – ولا ينبغي أن يصبح محفلا لتقديم العروض السياسية لبلد بعينه. وباسم شينجيانغ صورت الولايات المتحدة نفسها نفاقا بأنها مدافعة عن حقوق الإنسان في حين تواصل نهجها الانفرادي وانتهاك القانون الدولي والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية، وبذلك أدخلت العالم في دوامة من الفوضى. هذا ما فعلته الولايات المتحدة. تغيير النظام، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وإثارة الأزمات الإنسانية – هذا ما فعلته الولايات المتحدة. إساءة استعمال القوة في العلاقات الدولية والتحريض على الحرب في الشرق الأوسط، حيث تعاني البلدان والشعوب الإسلامية – هذا ما فعلته الولايات المتحدة. مسائل خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان وانعدام للوئام الاجتماعي وتفشي التمييز العنصري كلها أمور نشأت في الولايات المتحدة.

ونحن نتفق في الرأي على أنه يجب عدم القيام بمكافحة الإرهاب على حساب حقوق الإنسان. ونحث الولايات المتحدة على الاستجابة لطلب آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإغلاق سجونها في غوانتانامو ووقف ما تمارس من أعمال. منذ فترة من الزمن، دعت الصين ما يقرب من ١ ٠٠٠ شخص من أكثر من ٧٠ وفدا من الدبلوماسيين والمسؤولين الأجانب والمنظمات الدولية والصحافة لزيارة شينجيانغ. وبعد أن رأوا الحالة على أرض الواقع، اعترفوا جميعا بالجهود التي تبذلها الحكومة الصينية لمكافحة الإرهاب ومنعه، وأثنوا عليها، وفقا للقانون.

وفي تشرين الأول/أكتوبرالماضي، أعربت أكثر من ٦٠ دولة عضوا عن تأييدها لموقف الصين بشأن شينجيانغ في بياناتها في اللجنة الثالثة للجمعية العامة. وتحث الصين الولايات المتحدة على الاستماع بعناية إلى صوت عدالة المجتمع الدولي، واحترام الحقائق والتخلي عن التعصب والمعايير المزدوجة. ويجب عليها أن تكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للصين، وأن تكف عن تقويض وحدة المجلس، وأن تكف عن تسييس قضايا مكافحة الإرهاب، وأن تكف عن السعي إلى المواجهة في الأمم المتحدة.

السيد أوجي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر بلجيكا على اختيار هذا الموضوع في وقت يواجه فيه سكان عدة بلدان في منطقة الساحل، بما فيها النيجر، زيادة في الأعمال الإرهابية شديدة الفتك. كما نتوجه بالشكر للسيد فورونكوف والسيدة كونينسكس على إحاطتيهما.

وكما يؤكد الأمين العام بوضوح في تقريره (S/2020/95)، فإن تدمير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لم يضع حدا لانتشار الهمجية من جانب مقاتليها، ناهيك عن تقليل طموحهم لغزو أراضي والسيطرة عليها. ولذلك ليس لنا الحق في منحهم فرصة أخرى لإعادة بناء ملاذ لهم في جزء آخر من العالم.

وفي الإحاطة التي قدمها السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى المجلس في ٨ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8698)، وجه انتباهنا إلى تكثيف الهجمات الإرهابية في

الأشهر الأخيرة على نطاق غير مسبوق في منطقة الساحل، مع تقدم الخطر من شمال مالي صوب ما يسمى ببلدان منطقة الحدود الثلاثية – بوركينا فاسو ومالي والنيجر – ويحتمل أن ينتشر إلى البلدان الساحلية. وفي غضون ثلاث سنوات، قال لنا إن عدد ضحايا الهجمات الإرهابية في تلك البلدان الثلاثة قد ارتفع خمسة أضعاف، حيث زاد من حوالي ٧٧٠ في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ٤ ٠٠٠ حالة وفاة تم الإبلاغ عنها في عام ٢٠١٩.

وقبل شهر، شهد بلدي ثلاثة هجمات مميتة أودت بحياة ١٧٩ جنديا من أبناء النيجر. وأعلنت ولاية تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا التابعة مسؤوليتها عن الهجوم على معسكر إيناتس، على الحدود المالية، في ١١ كانون الأول/ديسمبر، مما أسفر عن مقتل ٧١ جنديا؛ والكمين الذي نصب في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ضد مجموعة من الجنود كانت ترافق أفرقة مسؤولة عن التسجيل الانتخابي، مما أسفر عن مقتل ١٤ فردا؛ والهجوم على معسكر تشيناغودار، على الحدود المالية أيضا، في ٩ كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن مقتل ٨٩ جنديا. وقد أدت الهجمات الإرهابية المتكررة في المنطقة دون الإقليمية إلى التشريد القسري لمئات الآلاف من الناس، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي المثير للقلق أصلا في المنطقة والتعجيل بإغلاق آلاف المدارس والمراكز الصحية .

ومن الواضح أن منطقة الساحل أصبحت منطقة مثالية لأخطر الجماعات الإرهابية، التي تتعاون مع المنظمات الإجرامية عبر الوطنية الأخرى العاملة في المنطقة، مثل تلك العاملة في الاتجار بالمخدرات وبالأسلحة والمتجرين بالبشر، للقيام بعملها القذر. ونتيجة لذلك، تبذل حكومات تلك البلدان جهودا هائلة لحماية سكانها وسلامة أقاليمها. فعلى سبيل المثال، تخصص حكومة النيجر أكثر من ٢٥ في المائة من ميزانيتها الوطنية لهذه الغاية، مما يضر بالخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والتعليم.

ولكي نكون أكثر فعالية ضد هذا العدو العابر للحدود الوطنية، قامت تلك البلدان بتجميع قواتها من خلال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، اللتين كانتا فعالتين، ولا سيما في حوض بحيرة تشاد، حيث انتصروا على مقاتلي بوكو حرام، المتخندقين الآن في غابة سامبيسا. وأشكر جميع البلدان والمنظمات الصديقة التي تدعمنا في هذا الكفاح عن طريق تدريب و/أو تجهيز جنودنا، وكذلك من خلال العمليات العسكرية على أرض الواقع.

وعلى الرغم من تصميم حكوماتنا وشجاعة جنودنا، من الواضح أن بلداننا لا تملك الوسائل اللازمة أو المناسبة لهزيمة هذا العدو العابر للحدود الوطنية. وهذا هو سبب التهديد المتصاعد الذي أشرت إليه في وقت سابق. ولهذا السبب – باسم الأمن الجماعي وقبل فوات الأوان – أدعو إلى مزيد من التضامن الدولي النشط والفعال للقضاء على جميع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وغيرها من الأجزاء المتضررة في أفريقيا، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام.

وفي الختام، نعتقد أن هذا التضامن الدولي سيتجسد في حل مبكر للصراع الليبي؛ وتمويل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والعضوية الواسعة في التحالف الدولي من أجل منطقة الساحل، الذي أنشئ في ١٠ كانون الثاني/يناير في باو، فرنسا؛ وتعزيز قدرة وولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتمكينها من أن تكون أكثر استعدادا للهجوم ومد يد العون في حالة هجوم الإرهابيين على بلد من بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ وتعزيز تبادل المعلومات بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن وجود الجماعات الإرهابية وحركتها؛ وتقديم الدعم الفني لحكومات البلدان المتضررة في تنفيذ برامجها الإنمائية والمتعلقة بالحكم الرشيد

– لأننا، ونحن نحارب الإرهابيين عسكريا، سيتعين علينا أيضا أن نكافح في ذات الوقت مصادر تمويله ومعالجة العوامل التي تشجع على ظهور أيديولوجيتهم، مثل الجهل والأوضاع الهشة؛ والتنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه خالص الشكر إلى مقدمي الإحاطتين على إحاطتيهما عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش. وأود أيضا أن أحيي شجاعة السيدة فريج، التي تحفزنا على مواصلة جهودنا للقضاء على التهديد الإرهابي، ولا سيما داعش.

وتبين الهزائم العسكرية التي تعرض لها داعش أن الجهود الجماعية في مكافحة الإرهاب جعلتها تفقد موطئ قدمها الإقليمي. ولكن من الواضح أن هذا الكفاح لن يؤتي ثماره إلا إذا عملنا في كل مكان وعلى جميع المستويات، لأن تهديد داعش لم يتم القضاء عليه. ولا تزال الجماعة موجودة في الخفاء في بلاد الشام، وقد انتشرت من خلال المنتسبين إليها في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أربع أولويات يجب أن توجه جهودنا لمكافحة نفوذ هذه المنظمة الإرهابية.

أولا، يشير تقرير الأمين العام (S/2020/95) إلى التهديد المستمر، لا سيما في سورية والعراق، حيث تعرض داعش لضربة قاصمة ولكنه لم يُهزم تماما. ولذلك يجب أن تكون الأولوية الجماعية للمنطقة هي مواصلة جهود التحالف العالمي ضد داعش في بلاد الشام لمنع عودة الجماعة الإرهابية إلى الظهور. وفي هذا السياق، تود فرنسا أن تظل منخرطة عسكريا في العراق، بناء على طلب سلطات بغداد وفي ظل الاحترام الكامل لسيادته.

بيد أن الكفاح من أجل الأمن لن يكون كافيا ما دامت الأيديولوجية الإرهابية مستمرة في تجنيد أتباع. ولذلك، من الأهمية بمكان منع تغذية نزعة التطرف الإرهابي. وسيتطلب ذلك التزام جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك على شبكة الإنترنت، التي يمكن استخدامها لنشر الدعاية الإرهابية وربط الجماعات الإرهابية مع أولئك الذين يرغبون في الانضمام إليها. وتقف فرنسا في طليعة تلك المعركة. ونحن فخورون بإطلاق نداء كرايستشيرش، جنبا إلى جنب مع نيوزيلندا، الذي جمع بالفعل بين حوالي ٥٠ من البلدان والمنظمات وكبرى شركات الإنترنت. وتؤيد فرنسا أيضا مشروع قانون الاتحاد الأوروبي الذي يلزم شركات الإنترنت بإزالة المحتوى الإرهابي في غضون ساعة واحدة. والهدف من ذلك هو عدم السماح بأن تصبح شبكة الإنترنت ملاذا للجماعات الإرهابية أو أداة تستخدمها هذه الجماعات، وذلك من دون تقويض التزامنا بحرية التعبير.

وفي حين أن الوقاية ضرورية، يجب علينا أيضا أن نكيف تشريعاتنا وآلياتنا من أجل مقاضاة أولئك الذين تغريهم الوعود الكاذبة للجماعات الإرهابية، وعلينا أن نوفر الرعاية لهم. وهذا عمل معقد بالنظر إلى تنوع خلفيات الرجال والنساء المعنيين. وتتخذ فرنسا منذ عدة سنوات العديد من التدابير لمعالجة هذه الحالات وهي تعلق أهمية خاصة على رعاية ورصد القاصرين الذين عادوا أو أعيدوا من سورية والعراق إلى أوطانهم.

وأولويتنا الثانية هي مكافحة تمويل الإرهاب. وكما يذكر تقرير الأمين العام (S/2020/95)، فإن الجماعات الإرهابية، حتى وإن تم فصلها عن قاعدتها الإقليمية، لا تزال تزدهر بفضل الموارد المستمدّة من الجرائم العادية والاحتيال المنظم والاختطاف والابتزاز والاتجار بالأسلحة والمخدرات والقطع الفنية، على سبيل المثال لا الحصر. وهي بحاجة إلى المال للقيام بأنشطتها وتجنيد مرشحين جدد ونشر خطابها القائم على الكراهية. ويجب أن تستمر الجهود المبذولة على مدى السنوات العشرين الماضية لتجفيف تلك الموارد، تمشيا مع القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩).

وأولويتنا الثالثة هي العمل بلا كلل لضمان ألا تمرّ الجرائم البغيضة التي ارتكبها تنظيم داعش بلا عقاب. وقد سقطت أعداد كبرة جدا من المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، ضحايا

لتلك الجرائم التي ربما تشكل، فضلا عن كونها أعمالا إرهابية، جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، من بين أمور أخرى.

وقد أيدنا إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، من خلال القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وتلك هي الخطوة الأولى في مكافحة الإفلات من العقاب. وسنواصل دعم تلك الجهود حتى يتمكن الضحايا من الحصول على تعويضات.

وأخيرا، تتمثل أولويتنا الرابعة في ضمان أن تجري مكافحة الإرهاب مع الاحترام التام لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب ألا تُستخدم هذه المعركة ذريعة للتمييز ضد أي جماعة دينية. فاحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والدين والمعتقد وسيادة القانون، فضلا عن الإدماج والتماسك الاجتماعي، شرط لا غنى عنه لأي استراتيجية لمنع الإرهاب ومكافحته. وتشكل الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات من غير الدول، شرطا آخر للنجاح في تلك المعركة. وقد سبق لي أن ذكرت جهات فاعلة مثل الشركات، بما في ذلك شركات الإنترنت، ولكني أود أيضا أن أشير إلى أهمية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي يمثل إسهامها في التصدي لخطاب الكراهية وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود أمرا أساسيا.

في الختام، أرحب مرة أخرى بالسيدة فريج في مناقشتنا اليوم وأشكرها على إحاطتها بشأن موضوع اليوم. وستظل فرنسا ملتزمة بمكافحة الإرهاب على جميع الجبهات من أجل القضاء على هذا التهديد.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف ومساعدة الأمين العام كونينسكس وممثلة المجتمع المدني منى فريج على إحاطاتهم.

ويسرنا أن نحيط علما بالتعاون المثمر بين مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ونشجعهما على مواصلة السير على هذا الطريق. ونشير في هذا الصدد إلى العمل الهام الذي قام الكيانان به حتى الآن ونتطلع إلى تقاسم خبرات إندونيسيا والدروس المستفادة لديها في مجال منع الإرهاب ومكافحته عندما نستضيفهما، وكذلك منسق فريق الرصد، في وقت لاحق هذا الشهر في جاكرتا.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لفريق الرصد والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة على التقرير الشامل المعروض علينا (S/2020/95). ويحيط وفد بلدي علما بمختلف النقاط البارزة في التقرير، بما في ذلك النقطة التي مفادها أنه على الرغم من انخفاض المستوى العام للعنف المتصل بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فإن الجماعة لا تزال تشكل تهديدا خطيرا من خلال فروعها والهجمات المستلهمة منها. وما يثير القلق بنفس القدر هو العدد الكبير المتبقي من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أوضح ثلاث نقاط موجزة.

تتعلق المسألة الأولى بخطر الإرهاب الذي تشكله فروع تنظيم الدولة الإسلامية. وبعيداً عن العراق وسورية، لا تزال فروع تنظيم الدولة تهدد أجزاء أخرى من العالم. ويبين التقرير بوضوح أن فروع التنظيم أصبحت أكثر نشاطا في غرب أفريقيا ووسطها ومنطقة الصحراء الكبرى ووسط آسيا وجنوب شرق آسيا. ونعلم أنه تهديد يتطور بسرعة ويتخذ أشكالا مختلفة. ولذلك، يجب أن نكفل أن تتطور استجاباتنا وتدابيرنا الوقائية بنفس السرعة وبقدر أكبر من الدينامية.

ثانيا، نلاحظ التحديات الإنسانية والأمنية المستمرة التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وتواجه الدول الأعضاء

تحديات كبيرة بسبب مسائل من قبيل كيفية التعامل مع إعادة توطين المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين ومقاضاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم هم وأفراد أسرهم المرافقين لهم. وفي هذا الصدد، وبغية مناقشة الممارسات والتحديات القائمة في جنوب شرق آسيا، شاركت إندونيسيا، بالاشتراك مع المديرية التنفيذية، في تنظيم اجتماع إقليمي في جاكرتا في الأسبوع الماضي بشأن موضوع ”استراتيجيات شاملة ومصممة خصيصا للمقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للأشخاص الذين يُزعم أنهم مرتبطون بجماعات إرهابية“. ونعتقد أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لتعزيز اتساق وتنسيق وفعالية استراتيجيات المقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بين الدول الأعضاء، بدعم من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويقودني هذا إلى نقطتي الأخيرة – منع العودة إلى الإجرام. وكما ذُكر في التقرير، فإن التهديد الذي يشكله العائدون والجناة الإرهابيون والمسافرون المحبطون والسجناء المتطرفون يثير القلق باستمرار أيضا. وعلى الرغم من أن بعضهم لا يزال يُعتقد أنه خطير وفقا للسجلات، فمن المتوقع أن يُفرج عنهم قريبا. ولا يمكننا أن نجازف. ولا يمكننا أن نضطلع بجهود للقضاء على التطرف لا تؤدي إلا إلى السجن. وفي هذا الصدد، تؤيد إندونيسيا اتباع نهج شامل.

ولهذا الغرض، وبدعم من ”مجموعة أصدقاء منع التطرف العنيف“، شاركت إندونيسيا، إلى جانب بلجيكا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في استضافة اجتماع بصيغة آريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ بشأن تحديات تغذية نزعة التطرف في السجون من أجل مناقشة الاستراتيجيات وأفضل الممارسات والتحديات المستمرة في إدارة الإرهابيين المسجونين وغيرهم من السجناء المتطرفين العنيفين.

في الختام، بينما تواصل إندونيسيا إنفاذ القانون، فهي ترى أنه ينبغي لنا أيضا أن نستثمر في اتخاذ تدابير ناعمة لمكافحة الروايات الإرهابية وإبعاد الناس عن التطرف. ويتعين علينا تعزيز وتيسير نشر رسائل السلام والاعتدال والتسامح باعتبارها أفضل نهج لمواجهة الكراهية ومنع التحريض. ويجب أن نبعث برسائل توقف النزعة السلبية وتزيد، في الوقت نفسه، من الإيجابية الموثوقة.

السيد بينكوسمي كاستانيوس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطتيهما بشأن التقرير العاشر للأمين العام (S/2020/95). كما نشكر السيدة منى فريج على شهادتها.

في حين أُحرز تقدم كبير في مكافحة الإرهاب، ولا سيما فقدان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) السيطرة على الأراضي التي كان يسيطر عليها سابقا في الجمهورية العربية السورية وتلقي قادته لضربات قاتلة في عمليات مختلفة، فإننا لا نزال قلقين للغاية إزاء قدرة تلك الجماعات على تبني طرائق جديدة للتسبب في الألم والخوف في غمرة تصميمها على إظهار أهميتها من خلال الهجمات التي تشجع على تنفيذها ومن خلال فروعها الإقليمية، التي تحول نفسها إلى شبكة سرية تتطلع إلى شن هجمات كبيرة.

ويجب الاستمرار في إيلاء اهتمام خاص للخطر الذي يشكله العدد الكبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الموجودين تحت تصرف الجماعات الإرهابية، والذين يستغلون الحدود سهلة الاختراق لشن هجمات بطريقة المتمردين على المسؤولين والبنى التحتية ونقاط التفتيش. وقد أودت هذه الهجمات بحياة مئات الجنود والمدنيين الأبرياء. ويواصل هؤلاء المقاتلون تقديم أسلحة وتمويل إلى تلك الجماعات التي تسعى إلى تعزيز أعمالها والتي تتعاون مع شبكات الجريمة المنظمة الدولية.

وتدين الجمهورية الدومينيكية بشدة مرة أخرى جميع الأعمال الإرهابية بوصفها أعمالا وحشية وجبانة ولا يمكن

تبريرها. ولذلك نتقدم بخالص تعازينا إلى الأسر والبلدان المتضررة من الهجمات.

ولاحظنا مؤخرا باستغراب زيادة عدد ونطاق الهجمات التي ترتكب ضد أفراد قوات الأمن والدفاع في مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

وكما ذكرنا من قبل في المجلس، نتفق على ضرورة التصدي بشكل عاجل وعلى نحو شامل، على أساس الخبرة وأفضل الممارسات وبتعاون أكبر فيما بين الدول الأعضاء، للمسائل المتعلقة بتوفير الحماية والإعادة إلى الوطن والمقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج لأشد الفئات ضعفا، ولا سيما النساء والأطفال الذين تربطهم صلات بالجماعات الإرهابية، الذين تقطعت بهم السبل في مناطق النزاع والمخيمات ومراكز الاحتجاز المزدحمة.

و في هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في المخيمات ومراكز الاحتجاز، كما هو الحال في مخيم الهول في سورية، الذي يتعرض سكانه، الذين تمثل النساء والأطفال أكثر من ٧٠ في المائة منهم، لظروف يرثى لها، وهم لا يفتقرون لخدمات الغذاء والماء والرعاية الطبية والتعليم الأساسية فحسب، بل أيضاً لبرامج الدعم الكافية لمواجهة خطر الاستغلال والتطرف.

وندرك التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في إجراء تقييمات شاملة للمخاطر، والتقليل إلى أدنى حد من الوصم، وتحديد المسؤولية الجنائية الممكنة، مع الحفاظ في نفس الوقت على القانون الدولي والالتزام به، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين.

وبناء على ذلك، وعند تنفيذ استراتيجيات الإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، نتفق على أهمية مواصلة تحسين وضع السياسات التي تركز على احتياجات الفرد، وتستند إلى الأدلة، وتراعي الفوارق بين الجنسين وتأخذ السن في الاعتبار، مع التركيز بشكل خاص على حالة الضحايا، التي يجب أن تكون لها الأسبقية في معاملة الأطفال، على النحو المنصوص عليه في مبادئ مدريد التوجيهية والبروتوكولات الأخرى.

وأخيرا، نشيد بمكتب مكافحة الإرهاب، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على عملهما مع الدول الأعضاء لتعزيز سياساتها وتدابيرها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وكذلك عمليات إعادة التوطين والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للمقاتلين الإرهابيين الأجانب ومُعاليهم، من أجل عكس مسار دوامة العنف والإيذاء التي تجعل من المستحيل على المجتمعات القيام بوظائفها بفعالية ومنع انتشار التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام، السيد فلاديمير فورونكوف، والسيدة ميشيل كونينسكس على إحاطتيهما، وكذلك السيدة منى فريج على مشاطرتنا تجربتها بشجاعة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على التقرير العاشر S/2020/95 عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

ونتابع بقلق بالغ التقارير التي تفيد بالتحول الجاري لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى شبكة عالمية سرية، ومواصلة شن الهجمات والسعي إلى العودة إلى الواجهة. وتواصل الجماعات المنتسبة لتنظيم داعش على الصعيد الإقليمي استراتيجيتها لاستغلال حالات النزاع والمظالم المحلية وتوسيع شبكتها في أرجاء أخرى من العالم. وقد انتقل عدد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتبقين إلى مناطق أخرى أو عادوا إلى

بلدانهم الأصلية، مما يطرح تحديات أمام إعادة التأهيل وإعادة الإدماج وخطر تغذية نزعة التطرف.

ويشير التقرير أيضا إلى الاتجاه المثير للجزع المتمثل في تزايد الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا عن خطر تجنيد النساء للتخطيط للهجمات وتنفيذها. ويتطلب هذا الواقع من جميع الدول الأعضاء أن تظل يقظة ومتحدة. ونشارك في الدعوة إلى زيادة التعاون فيما بين الدول وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز جهودنا الجماعية والابتكار في أعمالنا. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يطرح ثلاث نقاط.

أولا، نشدد على الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون الدولي للتصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب. إن التعاون فيما بين السلطات المختصة أمرٌ بالغ الأهمية لجمع وتحليل وتبادل المعلومات الاستخبارية عن الهجمات الوشيكة للإرهابيين وشبكاتهم وتجنيدهم وتدريبهم وتمويلهم، فضلا عن الأدلة التي تتيح محاكمتهم. ولا يقل عن ذلك أهمية تعزيز القدرات الوطنية وبناء آليات مؤسسية وطنية وإقليمية لمواجهة خطر الإرهاب.

ونرحب بجهود بناء القدرات التي يبذلها مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التحديثات التي أدخلتها المديرية التنفيذية مؤخرا على الدليل التقني لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرارات الأخرى ذات الصلة، والمفيدة جدا للدول الأعضاء. ونؤيد الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في تنسيق الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ونشيد بالجهود المتزايدة الرامية إلى تعزيز اتساق أعمال الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب وتنسيقها وفعاليتها، ولا سيما التعاون بين مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة أن تتمسك الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، لدى اتخاذ جميع التدابير للتصدي لتهديدات الإرهاب، بميثاق الأمم المتحدة وأن يكفلوا الامتثال التام لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، لقد أكدنا باستمرار أن أحد أكثر السبل فعالية لمكافحة خطر الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب هو معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك النزاعات التي لم تُحل، والفقر وعدم المساواة والعنف والظلم. وينبغي لمجلس الأمن أن يكثف جهوده وأن يولي مزيدا من الاهتمام لمعالجة النزاعات التي لم تحل. ومن الضروري أن تؤدي المنظمات الإقليمية دورا فعالا في تسوية المنازعات وتعزيز قدرة المنطقة على الصمود في مواجهة الإرهاب.

ثالثا، نلاحظ بقلق وجود جماعات إرهابية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في آسيا، بما في ذلك سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب في جنوب شرق آسيا. أما على الصعيد الإقليمي، فلم تدخر رابطة أمم جنوب شرق آسيا جهدا من أجل التصدي لخطر الإرهاب، بما في ذلك عن طريق التنفيذ الفعال لاتفاقية مكافحة الإرهاب وخطة عملها المتعلقة بمنع ومكافحة تنامي نزعات التشدد والتطرف العنيف. وتتمسك فييت نام بموقفها الثابت المتمثل في رفض وإدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونحن ملتزمون بالتعاون مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين في مكافحة آفة الإرهاب والإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد فورونكوف والسيدة كونينسكس على تحليلهما المفصل للحالة فيما يتعلق بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونعرب عن تأييدنا لأنشطة الكيانين اللذين يرأسانهما وخططهما ومبادراتهما التي يجري وضعها في مجال مكافحة الإرهاب. كما نشكر السيدة منى فريج على بيانها.

ونتفق مع تقييم الأمين العام للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويحتفظ أعضاء ذلك التنظيم الإرهابي بموطئ قدم لهم في سورية والعراق، ويتحولون إلى شبكة سرية واسعة هناك، ويواصلون بناء القدرات في مناطق أخرى،

ولا سيما في أفغانستان وغرب أفريقيا وحوض بحيرة تشاد. وهم يحاولون أيضا التسلل إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ لإيجاد حضورٍ لهم فيها. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان عاملا رئيسيا في تدهور الحالة في أفغانستان. ويغذي نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ذلك البلد، في جملة أمور، المقاتلون الإرهابيون الأجانب ذوو الخبرة القتالية في سورية والعراق. ونرى في استمرار وجود الجماعة في البلد خطر امتداد الأنشطة الإرهابية إلى دول آسيا الوسطى. وتتمثل أولويتنا في تطبيق نظام الجزاءات لمكافحة الإرهاب الذي يفرضه مجلس الأمن على الأفراد والمنظمات الذين هم جزء من الفرع الأفغاني لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو المرتبطون به مباشرة.

ويشكل النشاط الإرهابي لتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا تهديدا. ومما يزيد من تفاقم الحالة إعادة نشر المقاتلين في تلك المنطقة من محافظة إدلب في سورية. وما لم تعد الحالة إلى طبيعتها في ذلك البلد، يكاد يكون من المستحيل تحقيق استقرار الحالة الأمنية في المنطقة.

وإننا نعاني بالفعل، في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، من عواقب انهيار الدولة في ليبيا.

ويشير تقرير الأمين العام (S/2020/95) إلى مسألة مخيم الهول في سوريا ومحنة المحتجزين هناك. وقد أعلنا مرارا، ونحن على استعداد لتكرار التأكيد على أنه لا يوجد، بل لا يمكن أن يكون هناك نظام حيثما تنتهك السيادة السورية. فمن دون التعاون مع السلطات الشرعية، لا سبيل لحل مسائل مكافحة الإرهاب والمسائل الإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان. ونحن واثقون من أن جهود المجتمع الدولي يجب أن تهدف إلى منع عودة تنظيم داعش وظهور قوة دافعة جديدة لهذه الحركة الإرهابية الدولية. وفي هذا الصدد، نؤيد عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجال مكافحة الدعاية الإرهابية والمتطرفة ومكافحة تمويل الإرهاب، على سبيل المثال لا الحصر.

غير أننا ما زلنا، للأسف، نلاحظ محاولات لاسترضاء الإرهابيين واستخدامهم لأغراض جيوسياسية. ونرى أن هذا النهج متهور وخطير على حد سواء. إذ تفضي هذه الأفعال إلى عواقب وخيمة في بلدان محددة وانتهاكات مستمرة للحريات وحقوق الإنسان. ولسبب ما، لا يحيط الناس علما بالحالة أو ينظروا فيها إلا بعد وقوع المأساة وتعداد الضحايا بالآلاف. وفي جلسة مجلس الأمن المعقودة يوم أمس (انظر S/PV.8715)، تناولنا بالتفصيل أسباب عودة ظهور الأنشطة الإرهابية مؤخرا على يد هيئة تحرير الشام. وقدمنا أرقاماً وحقائق مجرَّبة وحقيقية، جمعها الأفراد العسكريون الروس الموجودون في سوريا. وسيتم بلا شك القضاء على التهديدات التي نشأت.

وحتى الآن، يواجه المجتمع الدولي مسألة ملحة أخرى، ألا وهي ما يتعين عمله بخصوص المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم. ونحن على اقتناع بأن محاسبة الإرهابيين ينبغي أن تتم أمام المحاكم الوطنية، استنادا إلى مبدأي حتمية العقوبة وتناسبها مع الجريمة المرتكبة. ويجب أن يترسخ التعاون الدولي في هذا المجال في الامتثال التام للأحكام ذات الصلة الواردة في الاتفاقيات العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مبدأ التسليم أو المحاكمة.

وما فتئت روسيا تعارض باستمرار منح جماعات شتى الحق في حماية المناطق حيث يتم احتجاز مقاتلين، ولا سيما تقرير مصيرهم. وللأسف، تفضل بعض البلدان أن تنأى بنفسها عن حل مسألة تقديم مواطنيها الذين قاتلوا في صفوف الإرهابيين في سوريا والعراق إلى العدالة. وإن اتباع نهج الرعاية والتواطؤ، على خلفية الإفلات من العقاب، يغذي الزيادة غير المقبولة في النشاط الإرهابي، كما نشهده اليوم في إدلب. ويجب إعادة أفراد أسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب الموجودين بصورة غير قانونية في سوريا والعراق وغير المشتبه في تورطهم في أنشطة إرهابية على وجه السرعة إلى بلدان منشئهم وجنسياتهم. أما الإرهابيون، فلا بد أن ينالوا ما يستحقون من عقاب.

ونعتقد أن التقرير المتعلق بتهديد تنظيم داعش ينبغي ألا يُغفِل التركيز على مسألة ما يحظى به الإرهاب من دعم مادي، ومالي ودعم بالأسلحة واليد العاملة. ولا تشير الوثيقة قيد المناقشة اليوم إلى مسألة تزويد المنظمات الإرهابية بالمعدات العسكرية إلا عرَضاً، في حين لا تزال الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط وفي أفريقيا تتلقى الأسلحة من جهات راعية خارجية. وندعو جميع الدول المسؤولة إلى وقف جميع عمليات نقل الأسلحة على نحو غير مشروع فوراً وعدم الانسياق وراء عناصر متطرفة بذريعة تيسير تجسيد عدد لا يحصى مما يدعى بالمعارضة المعتدلة.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشكر، كما جرت العادة، وكيل الأمين العام فورونكوف، والمديرة التنفيذية كونينكس والسيدة فريج، على إحاطاتهم الإعلامية اليوم. وأود أيضا أن أشكر فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للّجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، على إسهامه إسهاما كبيراً في تقرير الأمين العام (S/2020/95).

واسمحوا لي أن أقول إننا نتفق مع التقييمات الواردة في التقرير. فلا يزال تنظيم القاعدة ذا نفوذ مزعزع للاستقرار، ومع أن تنظيم داعش قد فقد أراضيه، فإنه لا يزال يشكل تهديدا كبيرا، عسكريا وسياسيا على السواء. ومع تعيين خليفة أبو بكر البغدادي وظهور فروع وجهات مؤيدة قوية من غرب أفريقيا إلى جنوب شرق آسيا، يتواصل نشر الخطاب الأساسي لتلك التنظيمات أو علامتها المميِّزة. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع شركاء التحالف لوضع حد لتنظيم داعش نهائيا.

وكانت المملكة المتحدة واضحة عند قولها إن على الأفراد الذين حاربوا في صفوف تنظيم داعش أو دعموه أن يمثلوا أمام العدالة ويخضعوا للمساءلة في إطار الولاية القضائية الأنسب، التي غالبا ما تكون في المنطقة التي ارتُكبت فيها الجرائم. ولا زلنا نتبع جميع السبل المتاحة مع الشركاء الدوليين ونؤكد مجددا ضرورة تنفيذ القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧). وفي هذا الصدد، نرحب بتجديد ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام في أيلول/سبتمبر بالإجماع، ونؤيد أيما تأييد عمله في مجال دعم الضحايا وجمع الأدلة الحاسمة لمساءلة تنظيم داعش عن جرائمه المروعة.

وفيما يتعلق بموضوع الإعادة إلى الوطن، تعمل المملكة المتحدة مع جميع المعنيين لتيسير عودة الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو اليتامى، حيثما أمكن ذلك. ويجري النظر في كل حالة على حدة، رهنا بشواغل الأمن الوطني.

وفيما نعتمد أدواتنا، كذلك يفعل الإرهابيون. ولذلك، سرّنا أن القرارات الأخيرة تعكس أساليب جديدة في مجال تمويل الإرهاب والروابط الإجرامية، ونرحب بزيادة التركيز على حماية العمل الإنساني المبدئي. ونشجع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على مواصلة تطوير عملهما من حيث هذا الجانب.

ويبين تقرير الأمين العام الأدوار المعقدة والمتعددة التي تضطلع بها المرأة وضرورة كفالة إجراء تحليلات واستجابات تراعي الاعتبارات الجنسانية. وقد استمعنا اليوم إلى شهادة السيدة فريج الشجاعة والمساهمات القيمة التي قدمتها النساء على الخطوط الأمامية. ولم تذكرنا السيدة فريج بأهمية ضمان وجود استجابة أمنية للإرهاب فحسب، بل أيضا بضرورة بناء قدرة المجتمعات على الصمود، بسبل منها المجتمع المدني. ومن المهم كسب القلوب والعقول، وإلاّ خاطرنا بعودة الإرهاب مجددا في المستقبل. وأعلم أن وكيل الأمين العام فورونكوف يؤيد بشدة دور المجتمع المدني في التصدي للإرهاب.

وعقب الزيارة الأخيرة التي قامت بها المديرية التنفيذية إلى بيجين، فإننا نشيد بها على قيامها بزيارات تقييمية إلى جميع الأعضاء الدائمين في المجلس، وكذلك، بطبيعة الحال، إلى العديد من أعضائه الحاليين والسابقين، وبوسعي القول، المقبلين. ونرحب بالعمل البناء الذي تقوم بها المديرية التنفيذية في تيسير تلك الزيارات وكذلك بعمل أولئك الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد دعت المملكة المتحدة، من جانبها، إلى أن تجري المديرية التنفيذية زيارة متابعة ثانية في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، تغطي جدول أعمال فعال وشامل. ومن المهم ألا تكون تلك الزيارات مجرد واجهة، بل أن تسفر عن تقارير وتوصيات مفصلة من شأنها أن تساعد نهجنا لمكافحة الإرهاب.

وقد تعرضت المملكة المتحدة للأسف لهجومين في الأشهر الأخيرة على يد الإرهاب المستوحى من داعش. وأود أن أشيد اليوم بأفراد الجمهور والشرطة في المملكة المتحدة الذين واجهوا هؤلاء الإرهابيين وحالوا دون وقوع ضرر أكبر. وستكفل المملكة المتحدة أن نتخذ التدابير اللازمة للتصدي لجميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك إرهاب اليمين المتطرف. وإذ نواصل استعراض تقريرنا مع المديرية التنفيذية، نتوقع من جميع الدول التي تمت زيارتها أن تعمل على وضع الصيغ النهائية لتقاريرها.

ويبرز تقرير الأمين العام بحق أهمية احترام حقوق الإنسان في السياسات الفعالة المعنية بمكافحة الإرهاب. في الواقع، أكد المجلس مراراً وتكراراً أهمية حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب، وقرر مبكراً من خلال التوجيه السياسي في عام ٢٠٠٦ أن حقوق الإنسان هي عنصر مهم في عمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

كما نثني على كيانات الأمم المتحدة لمبادراتها العديدة الرامية إلى ضمان إدماج حقوق الإنسان والجوانب الجنسانية في تدابير منع التطرف العنيف باعتبارها مسائل شاملة. ولا نزال في هذا السياق نشعر بقلق شديد فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في شينجيانغ، بما في ذلك الاحتجاز خارج نطاق القضاء لأكثر من مليون مسلم من الإيغور وغيرهم من الأقليات في معسكرات تدعي إعادة التربية السياسية لهم، والقيود المنهجية المفروضة على ثقافة الإيغور وممارستهم للإسلام، والمراقبة الواسعة النطاق والانتشار التي تستهدف الأقليات، والتي تم الكشف عن الكثير منها في صحف الحكومة الصينية نفسها.

ونحن ندرك بالطبع، أنه قد يكون لدى الصين مخاوف من الإرهاب، لكننا نرى أن أفعالها غير متناسبة وعشوائية، وعلاوة على ذلك، فإنها ستؤدي إلى نتائج عكسية على المدى الطويل، لأنها قد تؤدي إلى تفاقم التوترات العرقية وتهيئة الظروف التي تؤدي إلى تغذية نزعة التطرف والإرهاب. وأشير إلى أن وكيل الأمين العام فورونكوف زار الصين وذهب إلى شينجيانغ، رغم أنه لم يتمكن من الوصول إلى المخيمات، وأن هذه الزيارة لم تكن مدرجة في جدول أعمال المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. لذلك، نشجع الصين على الموافقة على موعد مبكر لزيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وضمان وصولها الحر وغير المقيد إلى شينجيانغ.

أود فقط أن أقول إنني فوجئت إلى حد ما بسماع زميلي الصيني يقول إن مجلس الأمن ليس منتدى مناسبا لمناقشة شينجيانغ. وفي اجتماع مجلس الأمن الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، تحت الرئاسة الروسية، أثار مستشار الدولة ووزير الخارجية وانغ يي الحالة في شينجيانغ بشكل استباقي ووصف الإجراءات التي اتخذتها الصين بأنها ”مكافحة وقائية للإرهاب“ و ”تنفيذ لخطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف“. (S/PV.8626، صفحة ١٦). لقد كان ثالث ممثل يأخذ الكلمة في ذلك اليوم بعد ممثلي الكويت وبلجيكا، ولم يثر أي منهما شينجيانغ في مداخلتيهما. لذلك، فإن الصين هي التي اختارت طرح هذه المسألة على طاولتنا هنا.

ولا أود العودة إلى جلسة الأمس (انظر S/PV.8715). حيث سيستغرق هذا الأمر وقتًا طويلاً، لكنني أود فقط أن أقول

للممثل الروسي إن التصدي للإرهاب لا يمكن أن يكون أبدًا وليس ذريعة أو سببًا لشن هجمات واسعة النطاق على المدنيين أو لانتهاك القانون الدولي.

في الختام، يتطور التهديد الإرهابي باستمرار، ويجب أن نكون مستعدين لتكييف أدواتنا. ومع ذلك، يظل أحد الثوابت أن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب هدفان يعزز كل منهما الآخر وليسا متناقضين. لقد طور المجلس إطار عمل متينا ومتوازنا لمكافحة الإرهاب من خلال قراراته. ويجب أن نواصل بذل جهودنا الجماعية لضمان ألا تسهم التدابير التي نتخذها في تزايد حدة التحديات المستقبلية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

نحيط علما بقلق بأنه على الرغم من الهزيمة العسكرية التي مني بها تنظيم داعش في العراق وسورية، فإن الجماعة تواصل العمل بشكل سري وتنفذ هجمات، ومن هنا تأتي أهمية مواصلة بذل جهودنا داخل التحالف لهزيمة المجموعة وإيديولوجيتها تمامًا.

ونشعر أيضًا بالقلق جراء التطورات التي طرأت على تنظيمي داعش والقاعدة والجماعات والأنصار التابعين لهما في مناطق الصراع الأخرى، بما في ذلك منطقة الساحل والصومال وشبه الجزيرة العربية. إن للتأثير المدمر لتلك الجماعات الإرهابية، واستغلالها للنزاعات المحلية واكتسابها للقدرات التي تقتصر عادة على الدول، عواقب وخيمة على تلك المناطق، كما أكد زميلنا من النيجر.

إن التهديد لم يختف أيضا من أوروبا. حيث يبين هجوم الأحد الماضي في لندن، الذي أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عنه، مرة أخرى أن مراقبة وإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأفراد المرتبطين بهذه الجماعات الإرهابية، بمن في ذلك الأطراف الفاعلة المنعزلة، لا يزال يمثل تحديًا بالغ التعقيد وملح. كيف يمكن مواجهة هذا التهديد الدائم التطور بشكل أكثر فاعلية؟

أولاً، يمكن مواجهته بمواصلة العمل الذي نقوم به هنا، بما في ذلك من خلال اتخاذ وتنفيذ التدابير الأمنية الدولية المناسبة. وقد تم تحقيق نتائج مهمة بالفعل. ويتجلى أحد الأمثلة المحددة التي تتبادر إلى الذهن في استخدام سجل أسماء الركاب، ونظام المعلومات المسبقة عن الركاب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانيا، يجب أن نواصل التركيز على مكافحة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والإرهاب. وكما ذكر ممثل إندونيسيا في وقت سابق فقد اشتركنا معا في تنظيم، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اجتماع بصيغة آريا بشأن تغذية نزعة التطرف في السجون. ولا يمكن أن ينجح الاحتجاز وإعادة التأهيل إلا إذا كرسنا الاهتمام اللازم لتنفيذ معايير السجن المناسبة وبرامج المتابعة الفردية، بما في ذلك بعد فترة الاحتجاز.

ونشجع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على متابعة نظرها في هذه المسألة مع الدول الأعضاء التي تمت زيارتها ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على منحها أولوية في برامج بناء القدرات.

ويجب علينا أيضا تمكين المجتمع المدني من القيام بدوره الكامل وبدون عوائق في مكافحة انتشار الإرهاب. ونلاحظ استمرار تنظيمي داعش والقاعدة في استغلال الفئات الضعيفة داخل مجتمعاتنا التي يشعر أعضاؤها بالتهميش والإهمال. ويمكننا من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الدول ومنظمات المجتمع المدني، مساعدة الفئات المهمشة على التخلص من عزلتها وضعفها. وستساعد هذه الجهود المشتركة في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية التي تواجه الخطاب الإرهابي، ووقف قدرة الإرهابيين على تجنيد مقاتلين جدد. وفي هذا الصدد، أشكر السيدة فريج مرة أخرى على شهادتها وأثني عليها على عملها في مجتمعها المحلي.

أخيرا، وقبل كل شيء، ستكون هذه التدابير عديمة الجدوى إذا تعارضت مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الدولي الإنساني. ولن يؤدي انتهاك هذه المبادئ إلا إلى تعزيز الخطاب المتطرف والعنيف للمنظمات الإرهابية وتيسير أنشطة تجنيدها. وفي هذا الصدد، فإننا نشجع بقوة المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، على مواصلة انخراطه مع مجلس الأمن وكل دولة عضو.

إننا نتطلع إلى مواصلة التعاون البناء مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب القرارين ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وجميع شركائنا في مكافحة الإرهاب الدولي.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): طلبت الكلمة مرة أخرى للإعراب عن اعتراضنا الشديد على الاتهامات التي وجهها ممثل المملكة المتحدة للصين.

وللأسف، اتبعت المملكة المتحدة مرة أخرى بشكل أعمى خطى الولايات المتحدة ضد الصين في مجلس الأمن. ومنذ برهة، عرضت الصين بالفعل باستفاضة موقفها بشأن شينجيانغ. ونعتقد أن المملكة المتحدة قد أحاطت علما به. وتحث الصين المملكة المتحدة على عدم اتباع خطى الولايات المتحدة بشكل أعمى في استخدام مجلس الأمن لإثارة المشاكل ونشر الشائعات والتدخل في الشؤون الداخلية للصين.

والادعاءات التي أدلى بها الآن الممثل البريطاني بشأن شينجيانغ ليست جديدة ولا أساس لها في الواقع. غير أن المملكة المتحدة عانت من العديد من الهجمات الإرهابية في الماضي، بما في ذلك الهجوم بالسكين الذي وقع مؤخرا في لندن. وننصح المملكة المتحدة بالتخلي عن نفاقها ومعاييرها المزدوجة ومواجهة مشاكلها الخطيرة المتمثلة في التمييز العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان. وسيكون ذلك مفيدا للملكة المتحدة.

وقد ذكر ممثل المملكة المتحدة الآن أن مستشار الدولة ووزير الخارجية وانغ يي تطرق إلى الحالة في شينجيانغ في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8626). وذلك لأننا كنا نعلم أن بعض البلدان أرادت أن تحاول استغلال تلك الفرصة لمهاجمة الصين والتسبب في متاعب. ونود أن نوضح أننا نرفض محاولات الاستفزاز هذه رفضا قاطعا.

ولا يزال موقف الصين بشأن شينجيانغ ثابتا، وقد عارضنا بشدة استخدام جلسات مجلس الأمن لمناقشة الحالة في شينجيانغ. ويحدونا الأمل في أن يتحمل أعضاء مجلس الأمن الحاضرون بحسن نية مسؤوليتهم عن صون السلم والأمن الدوليين بدلا من خلق مشاهد سياسية ونشر شائعات وشن هجمات غير مبررة على البلدان الأخرى. فهذا السلوك يتنافى مع دور عضو في مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠ .